الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية للمؤسسات

عنـــوان الموضـــوع

دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية للمؤسسات

إعـداد الطلبة:

- لكحالي الحاج
- بوساق أمين

إشراف الدكتور:

بن البارموسى

نوقشت يوم 2017/05/23 أمام لجنة المـناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نقموش عادل	أستاذ مساعد – أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
بن البار موسى	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
غلاب فاتح	أستاذ محاضر –ب-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعيــة 2016 / 2017

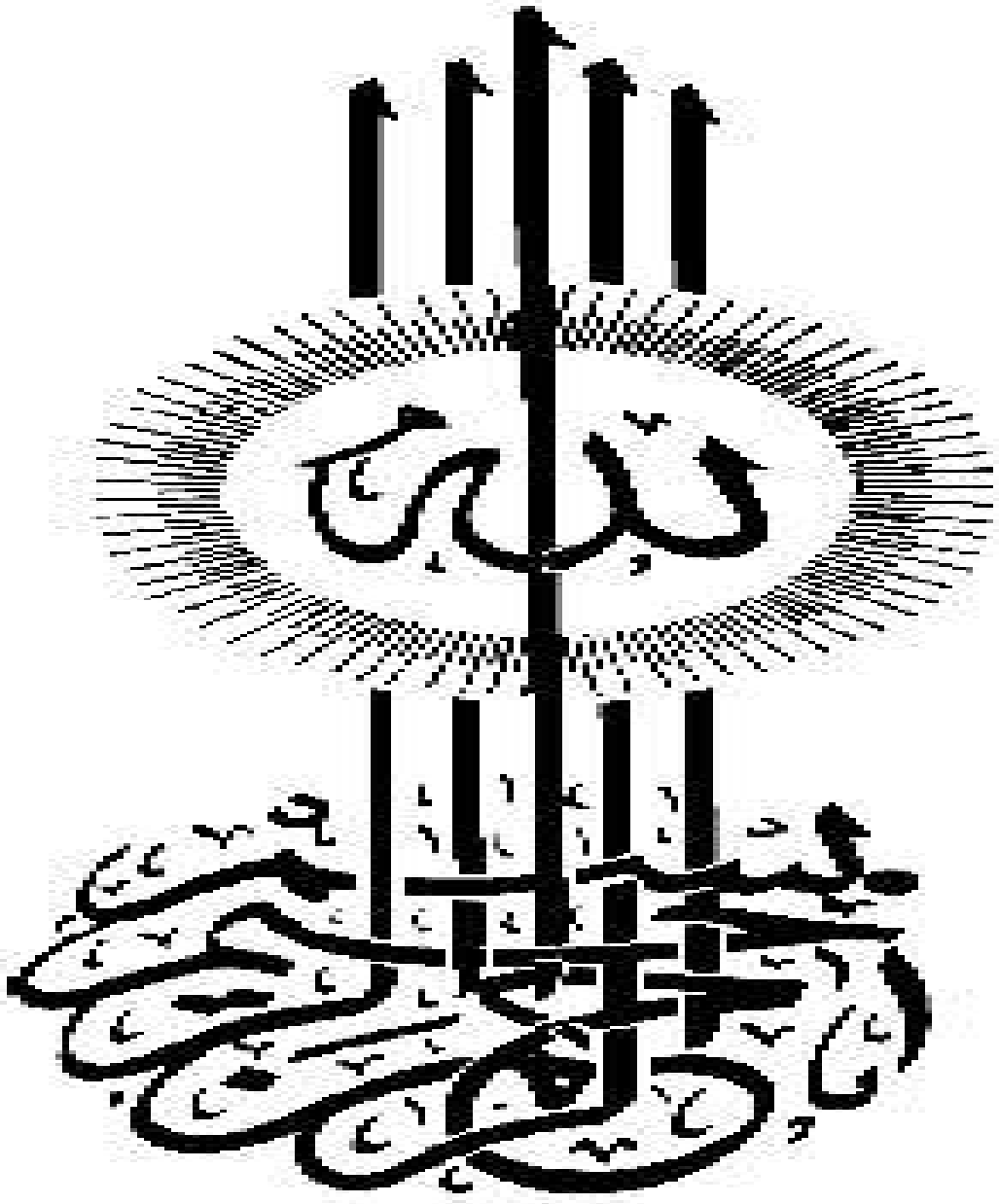

إهداء

بكل حب وخشوع، بكل قدسية الكلمة وصفاتها، أهدي ثمرة جهدي، إلى الذين علماني ومنحاني زاد التقوى والصمود والتحدي، إلى الذين ألبساني خصال العفة والشجاعة والكرامة.

أمي وأبي بارك الله في عمرهما

المعادلة التي ترسم منحنى حياتي إخوتي، وأخواتي.

من تقاسم معي عناء هذا العمل زميل الدراسة وأخي: بوساق أمين.

رفقاء الدرب وأصدقاء العمر وأحسن من عرفني بهم القدر فعشت معهم أجمل الأوقات والذكريات زملائي وزميلاتي.

إلى الذين أناروا بصيرتي بنور العلم أساتذتي الأعزاء بجامعة المسيلة مع تحية إكبار وتقدير لهم جميعا.

كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لانجاز هذا العمل.

من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي، كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم قلمي.

الحاج

إهداء

أسمى معاني الحب، الإخلاص، الوفاء والصدق إلى من ربتني بمعاملاتها على هذه المعاني، إلى من انتظرت نجاحي طويلا وكانت الدافع الرئيسي في استمراري، أمي الغالية، أطال الله في عمرها وبارك فيه.

إلى رمز الشجاعة والجدية، من علمني الصبر والكفاح، أبي العزيز، حفظه الله

"أسأل الله الكريم أن يتقبل مني هذا العمل بإخلاص وأن يجعله في ميزان الوالدين وأن يرحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل أساتذتي الكرام من نهلت من فيض علمهم الغزير، فكان شرفا لي أن تتلمذت على أيديهم، جزاهم الله كل خير

من صبر معي وتحمل مشقة الطريق: لكحالي الحاج

وإلى كل الأصدقاء والأقارب قريب كان أو بعيد

إلى كل من أحب لي الخير أو أهداني إليه أو أعانني على فعله.

إلى كل من عرفتهم وأحبهم قلبي ولم تسعهم ورقتي، وكل زملائي وزميلاتي في الدراسة.

أهدي هذا العمل

أمين

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

بداية نتوجه بعظيم الشكر والتقدير للدكتور الفاضل "بن البار موسى "على كرم قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل المساعدات والتوجيهات والنصائح القيمة التي قدمها لنا طيلة إعداد هذا البحث

كما نتقدم بالشكر والامتنان

للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل، وإلى الأعضاء المحكمين لأسئلة الاستبيان.

إلى كل أساتذتنا الذين ساهموا في تكويننا وسهروا على تعليمنا

ونشكر جميع عمال وإطارات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عما قدموه لنا من تسهيلات وحسن استقبال

كما لا يفوتنا أن نشكر

كل من كان لنا عونا وسندا في مشوارنا الدراسي

وإلى كل من ساهموا من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل على الصورة التي هو عليها

الملخــص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي، ولبلوغ هذا الهدف فقد تناولنا في الجانب النظري أهم المفاهيم والأسس النظرية المرتبطة بالمقاربات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات و الأداء المالي، في حين تضمن الفصل التطبيقي دراسة لدور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة.

وقد تم الاعتماد على الاستبيان في الدراسة الميدانية والتي شملت 32 مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة كأداة أساسية في الحصول على المعلومات والاستعانة بالعديد من الأساليب الإحصائية لتحديد طبيعة البيانات والاختبارات المناسبة لكل فرضية، وقد تم التوصل إلى أن المؤسسات محل الدراسة تستفيد من العديد من أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة في مصالحها المالية، كما أكدت النتائج على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للعديد من أدوات تكنولوجيا المعلومات على مختلف مؤشرات الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، مؤشرات التوازن المالي، مؤشرات النسب المالية.

Summary:

The objective of this research is to study the impact of information technology on improving Financial performance. To achieve This objective, we discussed the theoretical concepts and the theoretical foundations related to the approaches related to information technology and Financial performance, while the practical chapter included an examination of the role of IT in improving Financial performance in the companies which were a subject of Our study.

The questionnaire has been distributed to a sample consisting of 32 operating in M'sila industrial zone the am of this questionnaire is to test the impact of it tools available in the companies of on single on the Financial performance. the results ston than their a positive impact of IT tools on Financial performance indicators.

Keywords: Information Technology, Financial Performance, Financial Performance Assessment, Financial Balances Indicators, Financial Ratios.

فهـرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
إهداء1	VI
إهداء2	VI
شكر وتقدير	VI
الملخص	VI
فهرس المحتويات	VI
فهرس الأشكال	VI
فهرس الجداول	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي	**7**
تمهيد الفصل الأول	8
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات	9
المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات وخصائصها	9
المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات	13
المطلب الثالث: عوامل تطور الدور الإستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية	18
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي	23
المطلب الأول: مفهوم الأداء ومكوناته	23
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهدافه	27
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي	29
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة	**41**
تمهيد الفصل الثاني	42
المبحث الأول: منهجية الدراسة ووصف خصائص العينة	43

المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة	43
المطلب الثاني: التعريف بمجتمع وعينة الدراسة ووصف خصائصها	46
المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها	49
المطلب الأول: اختبار الفرضيات	49
المطلب الثاني تحليل نتائج الدراسة	53
خلاصة الفصل الثاني	60
خاتمة	62
قائمة المراجع	66
الملاحق	71

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المكونات المادية للحاسوب	16
02	مصفوفة العلاقة بين الكفاءة والفعالية	26
03	مؤشرات تقييم الأداء المالي	39

فهرس الجداول

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
01	مفاهيم تكنولوجيا المعلومات	10
02	دور تكنولوجيا المعلومات في إعادة هندسة الإدارة	20
03	أقسام ومحاور الاستمارة	44
04	سلم ليكارت الخماسي (المحور الأول)	44
05	سلم ليكارت الخماسي (المحور الثاني)	44
06	ثبات الاستبيان	45
07	خصائص عينة الدراسة	47
08	اختبار التوزيع الطبيعي للفرضية الأولى	49
09	توزيع ستيودنت للمحور الأول	50
10	اختبار التوزيع الطبيعي للفرضية الثانية	50
11	توزيع ستيودنت للمحور الثاني	51
12	Model Summary[b]	51
13	ANOVA	52
14	Coefficients	52
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لعبارات الاستمارة المحور الأول	53
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لعبارات الاستمارة المحور الثاني	56

مـــقدمة

إن اختراق تكنولوجيا المعلومات لمعظم جوانب الحياة، والتي عرفت سرعة فائقة في تطورها وانتشارا مذهلا في استخدامات أدواتها ووسائلها، فرضت على المؤسسات باختلاف أحجامها إدخال هذه التكنولوجيات الحديثة في إدارة عملياتها ومواءمتها مع التغيرات الحاصلة، فهي تعتبر مفتاح التميز والنجاح للكثير من المؤسسات في وقتنا الحالي، سواء لتحقيق النجاح على مستوى نشاط معين أو لتحقيق النجاح الكامل على جميع المستويات.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم أدائها المالي، حيث يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسة للمؤسسة حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة التي تساعد في معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية.

لذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات عاملا محفزا للتغيرات الرئيسة في الهيكل والعمليات وإدارة المؤسسة، وذلك ناتج من قدرتها على تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف، وتحسين اتخاذ القرارات وتطوير تطبيقات استراتيجيات جديدة لرفع أداء المؤسسات، بما ينجر عنه الرفع في الحصة السوقية، وبالتالي تحسين نشاطها ومستوى أدائها المالي.

أولا: إشكالية الدراسة

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة؟

وللإلمام أكثر بجوانب الإشكالية، نطرح بعض **الأسئلة الفرعية** التالية:

1- هل تعمل المؤسسات محل الدراسة على تدعيم مصالحها المالية بالعديد من أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات بشكل كاف؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة وما ينبغي أن يكون عند مستوى 0.05% ؟

3- هل تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات محل الدراسة عند مستوى 0.05%؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة المطروحة أعلاه، ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

تعمل المؤسسات محل الدراسة على تدعيم مصالحها المالية بالعديد من أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات بشكل كاف.

الفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة وما ينبغي أن يكون عند مستوى 0.05%.

الفرضية الثالثة:

تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات محل الدراسة عند مستوى 0.05%

ثالثا: نموذج الدراسة

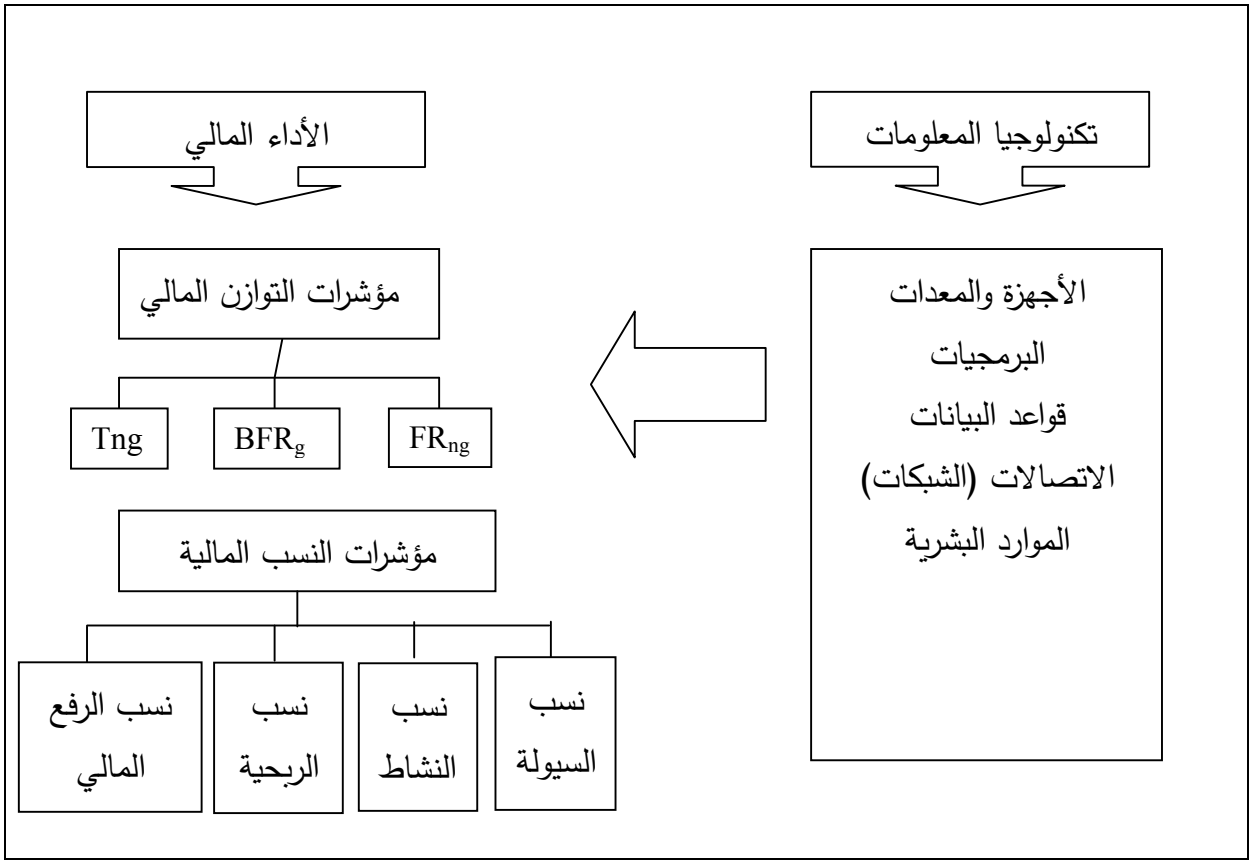

رابعا:أهمية الدراسة

يكتسي الموضوع أهمية معتبرة تكمن في:

- ✓ تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال الخلفية النظرية لها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الأداء المالي خاصة مع نقص البحوث في هذا المجال في حدود علم الباحثين، بالإضافة إلى

المساهمات المتوقعة لنتائجها والتي قد تفيد في تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

- ✓ تعد تكنولوجيا المعلومات أحد أساسيات الإدارة الحديثة وما تشمله من تحديات في تحويل المعلومات إلى تصرفات من خلال صنع قرارات .
- ✓ الربط بين مفهومين عامين والمتمثلين في تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي لمعرفة التغيرات التي يحدثانها وكيفية انعكاسها على المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة. فهو حقا يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

خامسا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة توضيح وتقريب مختلف المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأهم أدواتها وتطبيقاتها في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ تشخيص مدى توفير المؤسسات محل الدراسة لأدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات لمصالحها المالية.
- ✓ الوقوف على أهم مؤشرات الأداء المالي في المؤسسات محل الدراسة ومدى تأثير أدوات تكنولوجيا المعلومات على تحسين أدائها المالي.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

وقد تم اختيارنا لهذا الموضوع نظرا للأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- ✓ توافق الموضوع مع التخصص المدروس.
- ✓ الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات حاليا، والمزايا العديدة التي يمنحها التطبيق الجيد لها.
- ✓ دوافع ذاتية تتمثل في رغبتنا في معالجة موضوع يمس مجال تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات، ومحاولة التعرف على مختلف الآثار التي تتركها هذه التكنولوجيات على مستوى الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي مازالت معالمها غير واضحة في ظل حداثة الموضوع.

سابعا: صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا عدة صعوبات خلال إنجازنا لهذا البحث ولعل أبرزها يتمثل فيما يلي:

- ✓ حداثة الموضوع وقلة المراجع في حدود علم الباحثين والدراسات التي تناولته خاصة عندما يتعلق الأمر بالربط بين متغيرات هذه الدراسة من قبل مما أوجد صعوبة التحكم فيه خاصة من الناحية المنهجية.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المستجوبين.

ثامنا: منهج الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي معتمدين على الاستمارة كأداة أساسية لجمع المعلومات، تم توزيعها على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة، ثم تحليل البيانات باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS الطبعة 22.

تاسعا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة.

الحدود الزمانية: امتدت الدراسة الميدانية منذ شهر فيفري إلى شهر ماي 2017.

الحدود الموضوعية: تم حصر متغيرات الدراسة انطلاقا من الإطار المفاهيمي في تكنولوجيا المعلومات متمثلة في الأدوات والوسائل المتاحة بالمصالح المالية للمؤسسات محل الدراسة والأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

عاشرا: الدراسات السابقة

يعتمد البحث على دراسات وبحوث سابقة تناولت دور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات والأداء المالي بصفة عامة والعدد المحدود من الدراسات التي تطرقت على الربط بين تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي.

وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

- ❖ دراسة سهام عبد الكريم: أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة تطبيقات تكنولوجيا والمعلومات والاتصال واستغلالها في المساهمة في تأهيل المؤسسات

الجزائرية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على الاستفادة مما تتيحه تكنولوجيا المعلومات ولقد توصل الباحث إلى ضرورة الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال زيادة الاستثمار فيه، من أجل الوصول إلى مجتمع معلوماتي واللحاق بركب التطور الذي يشهده العالم.

- ❖ أطروحة دكتوراه للباحثة سماح ميهوب (2014/2013) تحت عنوان "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية –حالة نشاط البنك عن بعد–" ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام المصارف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أدائها التجاري والمالي، وإبراز أسباب ودوافع اعتماد التطورات التكنولوجية الحديثة والمختلفة في مجال الاتصال والمعلومات بشكل مكثف وبصورة مستمرة من طرف المصارف، ومن جملة النتائج التي تم التوصل عليها في هذه الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور في تحسين الأداء المالي للمصارف الفرنسية وذلك بانعكاسه على ربحية المصرف ومن ثم على العائد على حقوق الملكية الذي يعتبر الهدف الاستراتيجي لأي نشاط مصرفي.
- ❖ دراسة شادلي شوقي (2008): تحت عنوان "اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير والتي عالج فيها تقييم كثافة وطرق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعرف على مدى تأثر أداء المؤسسات بهذه التكنولوجيا باستخدام مجموعة من المؤشرات، وقد توصل الباحث إلى أن مجموع هذه التكنولوجيات تتباين درجة كثافتها على حسب حجم المؤسسات، كما أن هذه التكنولوجيات لها أثر مهم وفعال في تحسين أدائها.
- ❖ دراسة صبيحة بوعمرة (2015/2014) " أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (ورقلة)–" مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، والتي تهدف إلى إبراز أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وإعطاء صورة عن واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات فيها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على الهيكل المالي في المؤسسة ومردوديتها.
- ❖ دراسة Hitt and others عام (1992) بعنوان " :الإنتاجية و ربحية الأعمال وفائض المستهلكين: ثلاث مقاييس مختلفة لقيمة تكنولوجيا المعلومات"، حيث قام الباحث بدراسة مساهمة تكنولوجيا المعلومات في الانتاجية والربحية وزيادة عدد المستهلكين وذلك من خلال استخدام

بيانات الشركات التي تتعلق بالمبالغ التي صرفت على تكنولوجيا المعلومات لـ 327 شركة كبيرة، وقد توصل الباحث إلى أن استخدام الكمبيوتر أدى إلى زيادة الإنتاجية كما أنتجت قيمة إضافية وانطباع أفضل لدى المستهلكين، لكن هذه المنافع التي حدثت لم تظهر من خلال مقاييس تحسين أداء العمل، لذلك استنتجوا أن طريقة أخذ العينات تحتاج إلى تطوير، وهذه النتائج كانت متفقة مع النظريات الاقتصادية وبالتالي لم يكن هناك أي تعارض بين زيادة الإنتاجية وزيادة عدد المستهلكين والأداء الثابت للعمل.

أما دراستنا فهي تختلف عن الدراسات السابقة من خلال التطرق إلى تكنولوجيا المعلومات من منظور بنيوي، أما المؤشرات المالية فقد تم قياسها بطريقة كيفية من أجل تقييم مستوى الأداء المالي للعديد من المؤسسات وتسهيل الحصول على البيانات من طرف المستجوبين.

حادي عشر: هيكل الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي حيث:

الفصل النظري: سيتم فيه التطرق إلى الجوانب النظرية لتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي وتم تقسيمه إلى مبحثين أساسيين، حيث يضم المبحث الأول مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات من ذكر تعريفها وخصائصها ومكوناتها، وكذلك العوامل التي ساهمت في تطور الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية، أما المبحث الثاني فيضم ماهية الأداء بصفة عامة من تعريف ومكونات، وكذا مفهوم الأداء المالي وأهميته، والمؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تقييم أدائها المالي.

الفصل التطبيقي: لقد خصص هذا الفصل لدراسة واقع تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، حيث اشتمل على عرض منهجية البحث والتعريف بعينة الدراسة، ليتم الانتقال إلى اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها.

وفي الأخير خلصنا إلى خاتمة البحث التي تضمنت نتائج الدراسة والاقتراحات المناسبة والآفاق المستقبلية المنبثقة عن موضوع هذه الدراسة.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي

تمهيد:

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التغيرات والتطورات، ودعت هذه التطورات إلى ظهور مفاهيم جديدة في إدارة المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق هدف البقاء والنمو في عالم المنافسة، وتعد تكنولوجيا المعلومات من أبرز هذه التطورات، التي أثرت على الوضعية المالية للمؤسسات وأصبح استقرارها مرتبط بمدى قدرتها على التكيف مع مختلف الوسائل التي أتاحتها.

وللتعرف أكثر على جوانب الموضوع جاء هذا الفصل في مبحثين رئيسيين ليتناول أهم المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات من خصائص ومكونات وكذا العوامل التي ساهمت في تطور الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى ماهية الأداء المالي وأهدافه ومؤشرات تقييمه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات

قصد التعرف على ماهية تكنولوجيا المعلومات سنتطرق إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات، وخصائصها، ومكوناتها، ثم نتناول وظائفها الأساسية في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات وخصائصها

تعد تكنولوجيا المعلومات ميزة العصر الذي نعيش فيه، وعليه من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم تكنولوجيا المعلومات وأهم الخصائص التي تتميز بها.

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

توجد العديد من وجهات النظر التي تبين مفهوم تكنولوجيا المعلومات، وسوف نعرض بعض التعاريف التي رأينا أنها أكثر تعبيرا ودقة لهذا المصطلح:

- حسب الموسوعة الدولية لعلم المكتبات والمعلومات فتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها "التكنولوجيا الإلكترونية لجمع وتخزين وتجهيز وتوصيل المعلومات، والمتمثلة في فئة تتعلق بتجهيز أو معالجة المعلومات كالنظم الحاسوبية، وفئة تتعلق ببث المعلومات كنظم الاتصالات عن بعد "[1].
- كما تعرف تكنولوجيا المعلومات أيضا " بأنها تلك التي تعتمد على تقنيات أنتجت من أجل تقديم أي معلومات للمستخدم لها، وتتيح له تخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها مع من يريد، وفي أي وقت بسهولة وبسرعة فائقة "[2].
- وحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، فمفهوم تكنولوجيا المعلومات "يتضمن تقريبا كل عملية تحدث في نظام المعلومات، من تصميم النظام إلى الاسترجاع والنقل والبث، والتقنيات المستخدمة في ذلك تتمثل في استخدام تقنيات وأجهزة المصغرات الفيلمية والاستنساخ والكمبيوتر وبث المعلومات ونقلها، من خلال النظم الالكترونية التي تتضمن بعض الأشكال المرئية"[3].

---

[1] محمد فتحي عبد الهادي، **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات: على أعتاب قرن جديد**، الدار الجامعية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000، ص 120.

[2] عبد الباسط محمد عبد الوهاب، **استخدام تكنولوجيا الاتصال في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص88.

[3] محمد محمد الهادي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1989، ص 32.

❖ هي "الاستخدام والاستثمار المفيد والأمثل لمختلف أنواع المعارف، والبحث أفضل الوسائل والسبل التي تسهل الحصول على المعلومات، التي تقودنا إلى المعرفة وكذلك جعل مثل هذه المعلومات متاحة للمستفيدين منها، وتبادلها وإيصالها بالسرعة المطلوبة والفاعلية والدقة اللتان تتطلبها أعمال وواجبات الإنسان المعاصر"[1].

وقد أعطيت لتكنولوجيا المعلومات تعاريف كثيرة ونحن نستعرض فيما يلي جدولا يوضح لنا تصنيف وحصر مختلف تلك التعاريف وذلك في أربعة مجموعات كما يلي:

الجدول رقم (01): مفاهيم تكنولوجيا المعلومات

بيان	مفهوم تكنولوجيا المعلومات
المجموعة الأولى: المفاهيم التي ترتكز على الأجهزة التي تشملها تكنولوجيا المعلومات.	• يعرف palvia تكنولوجيا المعلومات بأنها تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالحاسبات الآلية (المكونات المادية، والبرامج الجاهزة) والاتصالات عن بعد وآلية المكاتب.
المجموعة الثانية: المفاهيم التي تركز على الأنشطة التي تقوم بها تكنولوجيا المعلومات دون الإشارة إلى الأجهزة التي تستخدم في القيام لهذه الأنشطة.	• يرى البعض أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يتمثل في "معالجة، وتخزين، وإرسال، وعرض، وإدارة، وتنظيم، واسترجاع المعلومات".
المجموعة الثالثة: المفاهيم التي تركز على أجهزة تكنولوجيا المعلومات والأنشطة التي تقوم بها معا.	• عرف Laudon& Turner تكنولوجيا المعلومات بأنها "مكونات الحاسب الآلي، والبرامج الجاهزة التي تستخدم في جمع ونقل ومعالجة وتوزيع البيانات في المنظمة" • ويرى Rofle وآخرون أن تكنولوجيا المعلومات هي "التكنولوجيا المبنية على الالكترونيات والتي يمكن أن تستخدم في جمع وتخزين ومعالجة ووضع هذه المعلومات في حزم متكاملة ومن ثم

[1] إيمان فاضل السامرائي، عامر إبراهيم قنديجلي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 39.

	الوصول إلى المعرفة".
المجموعة الرابعة: المفاهيم التي تركز على الأجهزة وكذلك الأنشطة بالإضافة إلى العنصر البشري.	• يرى Turban أن تكنولوجيا المعلومات تتضمن جميع أنظمة المعلومات بالمنظمة المبنية على تكنولوجيا المعلومات، وكذلك جميع المستفيدين منها.

المصدر: جمال ملكي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تفعيل نشاط التسويق بالمؤسسة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 67.

يتضح لنا من الجدول السابق أن تكنولوجيا المعلومات تعرضت لعدة مفاهيم منها التي ركزت على الأجهزة والأدوات والبرامج التي تشملها تكنولوجيا المعلومات، ومنها التي ركزت على الأنشطة والمهام والعمليات التي تقوم بها تكنولوجيا المعلومات، ومفاهيم ركزت على كافة العناصر (أجهزة، معدات، أنشطة، عمليات)، في حين يوجد من أضاف العنصر البشري إلى العناصر السابقة.

وبناء على ما سبق فإن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يتضمن ما يلي:

- منظومة متكاملة من الأجهزة والبرمجيات، والإجراءات والعمليات.
- يتم من خلالها جمع وتخزين ومعالجة ونقل المعلومات. بهدف تسهيل استخدامها وقت الحاجة بكفاءة وفاعلية.
- العنصر البشري والمتمثل في المستخدمين والمستفيدين من تكنولوجيا المعلومات.

الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات

تتمثل أهم خصائص تكنولوجيا المعلومات فيما يلي[1]:

1/ تقليص الوقت: فالتكنولوجيا جعلت كل الأماكن – إلكترونيا – متجاورة؛

2/ تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة؛

3/ اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة للتفاعل بين الباحث والنظام؛

[1] مراد رايس، **أثر تكنولوجية المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 29.

4/ النمنمة: بمعنى آخر، أسرع، أرخص...الخ، وتلك هي وتيرة تطور منتجات تكنولوجيا المعلومات؛

5/ الذكاء الاصطناعي: أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج؛

6/ تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين، وكذا منتجي الآلات، ويسمح بتبادل المعلومات مع باقي النشاطات الأخرى؛

7/ اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت؛

8/ اللامركزية:وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات، فالانترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطلها على مستوى العالم؛

9/ قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن المؤسسة أو البلد الذي تم فيه الصنع؛

10/ قابلية التحرك والحركية: أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماته أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة مثل الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال...إلخ؛

11/ اللاجماهرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك، كما أنها تسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة للاتصالات، سواء من شخص واحد إلى شخص واحد، أو من جهة واحدة إلى مجموعات، أو من مجموعة إلى مجموعة؛

12/ الشيوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمطها المرن؛

13/ العالمية والكونية: المقصود به المحيط الذي تعيش فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة، تنتشر عبر مختلف محيط عملها، فتسمح مثلا لرأس المال أن يتدفق إلكترونيا،

خاصة بالنظر إلى سهولة المعاملات التجارية التي يحركها رأس المال المعلوماتي ليسمح لها باختزال عائق المسافة والمكان على المستوى الدولي؛[1]

14/ التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مرسل ومستقبل في نفس الوقت، فالمعنيين بعملية الاتصال بإمكانهم تبادل الأدوار والمهام، وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل؛[2]

15/ قابلية التحويل: بمعنى إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة؛[3]

المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات

لقد تطورت تكنولوجيا المعلومات بتطور مكوناتها وتطبيقاتها، حيث أن تزايد دور نظم المعلومات لاستعمالها لأغراض التسيير في المؤسسات كالرواتب والمحاسبة، ثم تطورت نظم المعلومات المحوسبة من خلال اعتمادها على أجهزة الكمبيوتر وظهور وتطور شبكات الاتصال التي وسعت من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات[4].

وتمثل تكنولوجيا المعلومات منظومة ذات فرعين أساسيين هما[5].

تشغيل المعلومات: حيث يشمل هذا النوع الوظائف التي تتناول المعالجة والتوزيع الآلي للمعلومات، وتعتبر الأساس في انجاز عمليات التشغيل في المؤسسات وتدعيم قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات، ويتمثل المحور المركزي لهذا الفرع في تطبيقات الإعلام الآلي في أشكاله المختلفة.

نقل وإيصال المعلومات: حيث يمثل هذا الفرع عملية نقل وإيصال المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب، ووحداتها الطرفية البعيدة وذلك باستخدام تسهيلات الاتصال عن بعد.

---

[1] سعاد بومايلة، فارس بوباكور، **أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد المانجمانت، العدد 03، مارس 2004، ص ص 205-206.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 327.

[3] سعاد بومايلة، فارس بوباكور، **مرجع سابق**، ص 206.

[4] Celine Abecassis- moedas/ Pierre-Jean Benghozi، Tic et Organisation: structure des firmes، Revue francaise de gestion،lavoisier،paris، volume 33،numero 172، mars 2007، P 101.

[5] الهادي بوقلول، رضوان سوامس، **الأداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الإلكترونية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس 2005، ص 294.

إن التطورات المتسارعة لأدوات تكنولوجيا المعلومات أدى إلى وجود العديد من التصنيفات لمكونات تكنولوجيا المعلومات، وفيما يلي إشارة إلى بعض هذه التصنيفات:

*هناك من صنفها إلى سبعة مكونات رئيسية وهي[1]:

- ✓ أجهزة الحواسيب، وتشمل جميع أنواع الحواسيب، الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة، والعملاقة الفائقة والحواسيب المايكروية الدقيقة.
- ✓ أنظمة التشغيل، وتشمل جميع أنظمة التشغيل المستخدمة كالويندوز واللينيكس وغيرها.
- ✓ تطبيقات برامج المؤسسة، وتشمل جميع البرامج التطبيقية المستخدمة في المؤسسة كتطبيقات أوراكل لقواعد البيانات وتطبيقات مايكروسوفت وغيرها.
- ✓ خزن إدارة البيانات، وتشمل جميع البرامج المستخدمة في إدارة قواعد بيانات المؤسسة مثل شبكات الخزن وغيرها.
- ✓ الاتصالات والشبكات، وتشمل كل الأمور المتعلقة بالشبكات والاتصالات من عيث الأجهزة المادية والبرمجيات.
- ✓ الانترنت والانترانت وهي تشمل كل المعدات المادية والبرمجة والإدارية لدعم مواقع الويب وخدمات الويب للانترنت والانترانت.
- ✓ الاستشارات وتكامل النظام، وتشمل كل الاستشارات المتعلقة بالتغيير والتطوير في العمليات والإجراءات والتدريب والتعليم وتكامل البرمجيات.

* كما يوجد من صنفها إلى مكونين رئيسيين وهما مكونات مادية (أجهزة)، ومكونات برمجية نوضحها فيما يلي:

أولا: المكونات المادية

إن استخدام أي عنصر أو أداة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات في أي مجال أو صناعة يمثل في حد ذاته مظهرا من مظاهر تكنولوجيا المعلومات، إلا أن العمود الفقري في تكنولوجيا المعلومات هو الحاسوب، أي أن المكونات المادية لتكنولوجيا المعلومات تتمثل في الحاسب الآلي ولواحقه، والذي يعتبر وليد الثورة

[1] مزهر شعبان العاني، **نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 75.

الصناعية والتكنولوجية التي بدأت في القرن الثامن عشر، والتي أظهرت الحاجة لاستخدام الحواسيب الآلية بدلا من النظم اليدوية في مجال تشغيل المعلومات[1].

ويأخذ هذا الجهاز عدة تسميات باللغة العربية ومنها: الحاسوب، الحاسب الآلي، العقل الآلي، المنظم الآلي، الكمبيوتر، ومهما تعددت تسمياته إلا أنه عبارة عن "جهاز إلكتروني صمم لاستقبال المجاميع الكبيرة من البيانات، بشكل آلي وتخزينها ومعالجتها، ومن ثم إمكانية تحويلها إلى نتائج ومعلومات مفيدة يمكن استخدامها حسب الحاجة وعند الطلب، وذلك بموجب أوامر وتعليمات خاصة يطلق اسم برامج التشغيل"[2].

ويتكون نظام الحاسوب من ستة أجزاء رئيسية هي[3]:

أ- **وحدة المعالجة المركزية:** التي تقوم بمعالجة البيانات والبرامج أثناء المعالجة.

ب- **وحدة الخزن الرئيسية:** وتقوم بالخزن المؤقت للبيانات والأوامر عندما لا تستخدم للمعالجة.

ج- **وحدة الخزن الثانوية:** وهي تقوم بخزن البيانات والأوامر عندما لا تستخدم للمعالجة.

د- **أجهزة وأدوات الإدخال:** وتقوم بتحويل البيانات والأوامر للمعالجة في الحاسوب.

هـ- **أجهزة أو أدوات الإخراج:** وتقوم بعرض البيانات في هيئة تفهم من قبل المستخدم.

و-**أجهزة الاتصال:** وتقوم بالسيطرة على سير المعلومات من وإلى شبكات الاتصال.

---

[1] أحمد أنور زهران، **نظم المعلومات والحاسبات الإلكترونية: النظرية والتطبيق**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص 41.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، **مرجع سابق**، ص330.

[3] شوقي ناجي جواد، مزهر شعبان العاني، **العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 132.

الشكل رقم (01): المكونات المادية للحاسوب

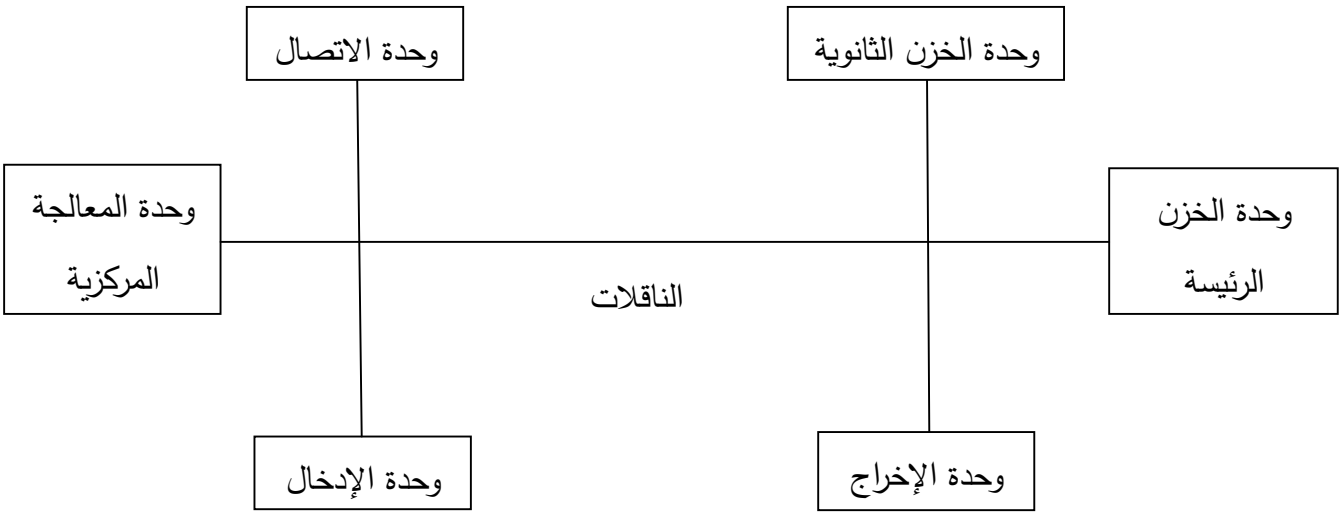

المصدر: شوقي ناجي جواد، مزهر شعبان العاني، مرجع سابق، ص 133.

ورغم هذه المكونات للحاسوب إلا أن تشغيله يتطلب وجود مكونات أخرى تتمثل في البرمجيات.

ثانيا: المكونات البرمجية

من أجل أن تؤدي الحواسيب دورها الكامل في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات فإن الأجهزة أو المكونات المادية لهذه الحواسيب تحتاج إلى مكونات برمجية (برمجيات) لكي تؤدي عملها المطلوب، والبرمجيات هي مجموعة متتابعة من التعليمات الموجهة لتنفيذ مهام وغايات معينة، حيث يختار منها مشغل الحاسوب ما يناسبه وينفذها الجهاز بغرض تحقيق الغايات والأغراض التي يسعى إليها المستفيد[1].

وتضم البرمجيات عدة أنواع من البرامج أو التطبيقات (Applications) وأهمها ما يلي[2]:

أ-التطبيقات القاعدية:

وهي تضم كل البرامج المشغلة للآلة، وهي برامج أنشأت خصيصا لتنظيم سير المكونات الآلية للحاسوب، فهي التي تقوم بتفسير الأوامر الآتية من المستعمل وتحويلها على إشارات تشغل بها المعدات، وتكون كل البرامج ما يسمى نظام التشغيل (système exploitation) ومن أمثلته:

[1] ربحي مصطفى عليان، حسن أحمد المومني، **المكتبات والمعلومات والبحث العلمي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 327.
[2] مصطفى بلعيد، **هندسة ووظائف الكمبيوتر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 14.

- نظام "ميكروسوفت دوس" (MS DOS) والمستعمل في حاسبات "IBM" والمطابقة لها.
- نظام "ويندوز" (WIN DOWS) والذي هو خليفة 'DOS"، ويمتاز بمرونته وسهولته.
- نظام "فاندر" (Finder) و"أوس" (Mac-os)، المستعملين في حاسبات ماكينتوش (Macintosh).
- نظام "أونيكس" (UNIX) المستعمل خاصة في الشبكات.

ب- التطبيقات العامة

وهي جميع البرامج التي يستعملها الإنسان لإنجاز عمل معين بواسطة الحاسوب، ككتابة النصوص أو إنشاء برامج أو إعداد جدول...الخ، فكل الأعمال التي باستطاعتنا القيام بها، وهي عديدة ولا تحصى تستدعي نوعا من التطبيقات، ومن بين أصناف التطبيقات الأكثر استعمالا نجد:

- معالجة النصوص (traitement de textes) مثل Word و Works...
- معالجة الجداول (tableur) مثل Excel و Qpro...
- أنظمة تسيير قواعد البيانات (SGBD) مثل Access و D base...
- لغات البرمجة ، وهي تطبيقات تسمح بإدخال برامج أخرى كبرامج التسلية وبرامج التسيير...

وأهم هذه اللغات: "بازيك" (Basic)، "باسكال" (Pascal)، "دلفي" (Delphi)...

ج- التطبيقات المفيدة

وهي جميع التطبيقات العلمية، وكذا التطبيقات المعدة لأغراض تعليمية، ولإقامة هذا النوع من التطبيقات مستعمل لعات البرمجة المختلفة.

وكيفما اختلفت الرؤى والاتجاهات في تصنيف مكونات تكنولوجيا المعلومات فإنها تتناول في مجملها جميع الأجهزة والوسائل التي تتعامل مع المعلومات سواء تعلق الأمر بكل العمليات التي ترتبط بمعالجة المعلومات أو تلك التي تتعلق بإيصالها عبر كل الوسائل التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات ولا تزال.

ومما سبق يمكن تلخيص مكونات تكنولوجيا المعلومات فيما يلي[1]:

[1] موسى بن البار، **تأثير تكنولوجيا المعلومات على استراتيجيات المزيج التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2015، ص 26.

- ✓ المكونات التي تتولى معالجة المعلومات من أجهزة وبرمجيات.
- ✓ المكونات التي تتولى نقل وإيصال المعلومات من أجهزة وبرمجيات.

المطلب الثالث: عوامل تطور الدور الإستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية

يمكن القول أن تطور دور تكنولوجيا المعلومات يكمن في التطور المستمر للأدوات، والأنظمة التي أصبحت تستخدم لأغراض متعددة في ميادين الأعمال، مما جعلها تتحول من عنصر داعم للنشاط الاقتصادي إلى عنصر إستراتيجي، ومن بين العوامل التي ساعدت في زيادة القيمة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية ما يلي[1]:

1-الحجم التنافسي:

تدفع زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية إلى العمل المستمر للمحافظة على الحصة السوقية أو العمل على زيادتها، إذ أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الدمج المستمر لتكنولوجيا المعلومات التي تساهم بصورة مباشرة في خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمة، وهذا بدوره يحقق عنصر التميز في الخدمة عن باقي المنافسين، بالإضافة إلى مساعدتها على جمع العديد من المعلومات وفي كل المجالات عن المنافسين في السوق.

2- عولمة عمليات الأعمال:

تعتبر عولمة عمليات الأعمال العامل الثاني الداعم لزيادة الدور الإستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية، حيث أن العولمة تتطلب إزالة حاجز الوقت والمسافة بين المؤسسات الاقتصادية، المتعاملين وكذا المساهمين، وهذا ما يتطلب أنظمة مركزية متكاملة تتميز بالمعالجة المباشرة وتكون محمية ومعتمدة بصورة دقيقة.

إذن يمكن القول أن الأعمال العالمية تحتاج إلى شبكات عالمية من أجل التسيير لذا تتطلب أربعة عناصر جوهرية:

[1] سماح ميهوب، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014/2013، ص ص 08-09.

- **التنسيق العالمي:** يتطلب وجود برامج وأدوات خاصة، لا يمكن للمؤسسات الاقتصادية الحصول عليها إلا من خلال التبني المستمر للتطورات التي تحدث في أنظمة وأدوات تكنولوجيا المعلومات
- **الأسواق العالمية:** حتى يتسنى للمؤسسات الاقتصادية التعامل في هذه الأسواق، لابد من توفرها على أدوات اتصال تسهل التعامل والتواصل، هذه الأدوات تعوضها تكنولوجيا المعلومات من خلال شبكات الاتصال المختلفة.
- **الاقتصاد العالمي:** تسيير الاقتصاد العالمي يتطلب برامج وأنظمة متشعبة وواسعة النطاق، تساهم في حل مختلف المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي من خلا تصنيفها وتحديدها وإظهار مدى خطورتها، وهذه الخاصية توفرها أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- **الموارد العالمية:** التنقل والتخطيط للموارد العالمية المتاحة يتطلب إستراتيجية تسيير محكم، وكذا قرارات موجهة وسريعة خاصة مع توفر سوق عالمي يتم فيه عرض مختلف الموارد، وحتى يسهل توفير المعلومة بكل يسر وسهولة عن مختلف الموارد وحركتها والعرض والطلب عليها لا بد من اعتماد أنظمة وأدوات تكنولوجيا المعلومات لما توفره من طرق ملائمة لذلك.

3-التغيرات التنظيمية:

ساعدت تكنولوجيا المعلومات المؤسسات الاقتصادية على تغيير الهيكل التنظيمي لها، بهدف الاستجابة للتغيرات الخارجية وخدمة العملاء بصورة سريعة وفعالة، وكذا استغلال الفرص الخارجية، لذلك عملت المؤسسات الاقتصادية على توفير هيكل على أساس التنظيم حول العمليات الرئيسية.

ولا شك في الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات بمختلف أدواتها في إعادة تغيير الهيكل التنظيمي (هندسة الإدارة)، ونحن ندرج جدولا يلخص مختلف إمكانيات وأدوات تكنولوجيا المعلومات وكذا تأثيراتها في إعادة هندسة الإدارة.

الجدول وقم (02): دور تكنولوجيا المعلومات في إعادة هندسة الإدارة

إمكانيات تكنولوجيا المعلومات	دور تكنولوجيا المعلومات في إعادة هندسة الإدارة
القدرات المتعلقة بالعمليات والمعاملات	تستطيع تكنولوجيا المعلومات تحويل العمليات والمعاملات غير المبرمجة إلى عمليات ومعاملات روتينية ومبرمجة
الإمكانيات والقدرات الجغرافية	تستطيع تكنولوجيا المعلومات نقل المعلومات بسرعة وبسهولة عبر مسافات بعيدة والقيام بعمليات مستقلة جغرافيا أي بإمكانها الجمع بين المركزية واللامركزية
الأتمتة	تستطيع تكنولوجيا المعلومات إحلال أو تخفيض قوة العمل في عمليات المؤسسة
القدرات الإعلامية	تستطيع تكنولوجيا المعلومات توفير كم هائل من المعلومات التفصيلية المفيدة في "الهندرة"
القدرات التتابعية	تستطيع تكنولوجيا المعلومات تغيير تتابع المهام التي تتضمنها عملية الهندرة حيث أن تكنولوجيا المعلومات تسمح بأداء المهام المتعددة في وقت واحد
القدرات المتعلقة بإدارة المعرفة	تسمح تكنولوجيا المعلومات بحصر وتوزيع المعرفة والخبرة لتحسين عملية إعادة الهندرة

المصدر:عبد الله فرغلي موسى، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي الالكتروني**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 53.

وأفرزت تكنولوجيا المعلومات عددا من العناصر كانت سببا في حدوث تغيرات تنظيمية مختلفة، ومن بين هذه العناصر ما يلي[1]:

3-1- تخفيض التكاليف:

إن كفاءة التكلفة أصبحت أحد أهم الدوافع لإعادة التنظيم داخل المؤسسات، وتظهر جهود المؤسسات في تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- دمج بعض الأنشطة، فمثلا تم إزالة بعض المستويات الإدارية في الإدارة الوسطى.
- تقليص عدد العمال بسبب دمج العديد من التقنيات التكنولوجية الحديثة.

[1] سماج ميهوب، **مرجع سابق**، ص 10.

- ظهور عمليات الاندماج المؤسساتي، وهذا يتطلب إعادة التنظيم بإلغاء الأقسام غير المهمة.

3-2- التوجه للسوق:

يقصد بها إعادة التنظيم على أساس التوجه للسوق، حيث أنه إذا كانت المؤسسة الاقتصادية في مرحلة تسمح لها بالقدرة على المنافسة وحتى تستطيع المحافظة على مكانتها وحصتها السوقية، فإنه لابد من اعتماد تكنولوجيا المعلومات التي تدعم الوظائف المختلفة والمتعددة للمؤسسة الاقتصادية، خاصة تلك التي تساعدها في تسهيل وإسراع الكثير من المهام كإدخال طلبات المتعاملين مع المؤسسة، إدارة قواعد البيانات ومعالجتها، الحصول على المعلومات لاتخاذ القرارات اللازمة للوقوف في وجه المنافسين.

3-3- الحد والتحكم في الأزمات:

إن استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات بصورة جيدة يساعد في التعرف على الأزمات التي قد تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية وعلى الثغرات المسببة لها، ومن ثم منع حدوثها أو على الأقل تكون هناك استجابة سريعة للحد من مخاطرها، وتتمكن المؤسسة من الوصول إلى ذلك من خلال دمجها لنظم المعلومات التي لها قدرة عالية على تخزين كم هائل من المعلومات التي تخدم نشاطها، بالإضافة إلى تميزها بالدقة والسرعة في نقل المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب بهدف تلبية احتياجات مستخدم النظام.

3-4- التطورات التكنولوجية:

إن أحد أهم العوامل الجوهرية في إيجاد الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات هي الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم، وهذا ما تم تبيينه من خلال دراسة قام بها كل من

Jorgenson Dale. W and Kevin J. Stiroh سنة 1999 حيث توصلا إلى أن سرعة انتشار الأهمية الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وتناميها، يرجع سببها إلى انخفاض أسعار مكونات أو أدوات تكنولوجيا المعلومات، وهذا أدى إلى إحلال هذه الأخيرة محل الأشكال الأخرى، الأمر الذي ساعد المؤسسات الاقتصادية بغض النظر عن حجمها إن كانت كبيرة أم صغيرة على إيجاد عوائد جوهرية من خلال إعادة هيكلة نشاطها باعتمادها العديد من أدوات تكنولوجيا المعلومات التي من جهة لم تعد مكلفة ومن جهة أخرى تساهم في تحسين أدائها والتقليل من التكاليف التشغيلية.

وقد حققت تكنولوجيا المعلومات فوائد لعدد كبير من المؤسسات نذكر منها[1]:

- تقليل تكاليف العمل.
- زيادة المبيعات.
- المساهمة في تحسين الجودة.
- تسريع أوقات تسليم المنتجات من خلال تقليل أوقات العمل والتأخيرات فيه.
- الإبداع التكنولوجي الذي ساهم بالتحول من الإنتاج الواسع إلى الإنتاج وفقا لطلبات الزبائن والتي تتطلب الاعتماد على نظم إنتاج ذات مرونة عالية تساعد في تقديم منتجات متميزة.
- تساعد على تحقيق الميزة التنافسية وكذا المحافظة على البقاء والاستمرارية.

[1] غسان قاسم داوود اللامي، **إدارة التكنولوجيا مفاهيم ومداخل تقنيات تطبيقات عملية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 41-44.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يدرس هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بالأداء والأداء المالي من مفاهيم ومكونات وأهداف وكذلك سنحاول تقديم آليات لقراءة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، عن طريق بعض المؤشرات المالية، التي تسهل عملية تقييم الأداء المالي، من أجل الوصول إلى معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء ومكوناته

إن التطرق إلى أداء المؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلبا ضروريا للإحاطة بجميع جوانبه، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف الأداء أين يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه، ثم عرض مكوناته.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

قدم الباحثون عدة تعاريف للأداء أهمها التعريف الذي قدمه نيكولاس F.W.Nicolas والذي عرف الأداء بأنه " نتاج سلوك، فالسلوك هو النشاط الذي يقوم به الأفراد، أما نتاجات السلوك فهي النتائج التي تمخضت عن ذلك السلوك، مما جعل البيئة أو المحصلة النهائية مختلفة عما كانت عليه نتائج ذلك السلوك "[1].

ويمكن القول بأن الأداء يعتبر "من أحد أهم المؤشرات الهامة عن مدى نجاح المؤسسة وفعاليتها في المحيط الاقتصادي، فهو الاستخدام الهادف والمنتج لكل المعارف والوسائل التي توفرها العلوم والتكنولوجيا والتجربة العلمية بحيث يمكن المؤسسة من الوصول إلى الأهداف المخططة بأقل تكلفة وجهد"[2].

أما تعريف الأداء من الناحية الإدارية فقد ورد في معجم المصطلحات الاجتماعية على أنه " القيام بأعباء الوظيفة من المسؤوليات والواجبات وفقا للمعدل المفروض أداءه من العامل الكفء المدرب، ويمكن معرفة هذا المعدل عن طريق تحليل الأداء، أي دراسة كمية العمل والوقت الذي وإنشاء علاقة عادلة

[1] عبد الباري إبراهيم درة، **تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، العدد 382، القاهرة، مصر، 2003، ص 15.

[2] سمية أحمد ميلي، سفيان طهيري، **دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم أداء البنوك**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول: التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، بدون سنة، ص 06.

بينهما، وللتمكن من ترقية الموظف تجرى له اختبارات أداء، ويعتمد في ذلك على تقارير الأداء، أي الحصول على بيانات من شأنها أن تساعد على تحليل وفهم وتقييم أداء العامل لعمله وسلوكه فيه في فترة زمنية محدودة"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن اقتراح التعريف التالي: الأداء هو الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة من طرف المؤسسة وقدرتها في تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها.

الفرع الثاني: مكونات الأداء

يرتبط مفهوم الأداء بفعالية وكفاءة المؤسسة، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذين العاملين وتسيرهما بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهوم هذين المفهومين:

1- الفعالية:

تعرف الفعالية بمجموعة من التعاريف من أبرزها ما يلي[2]:

أن الفعالية تعني تعظيم معدل العائد على الاستثمار بكافة الطرق، كم أنها تعني تعظيم عوائد الأفراد والإسهام في رفع كفاءة المؤسسة ككل، والفعالية تشير أيضا إلى القدرة على البقاء والاستمرار والتحكم في البيئة.

كما يمكن تعريفها أيضا " بأن الفعالية تعني الإنتاجية المرتفعة، المرونة، قدرة المؤسسة على التكيف مع البيئة، بالإضافة إلى القدرة عل الاستمرار والابتكار ويرى فريق من الباحثين أن الفعالية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها التشغيلية.

كما تعرف أيضا بأنها "قدرة المؤسسة عل تحقيق أهدافها في شكل زيادة حجم المبيعات وزيادة حصتها في السوق، وتحقيق رضا العاملين والعملاء وتنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى تحقيق النمو والربحية".

[1] أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1992، ص 310.

[2] علي عبد الله، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000/1999، ص 07.

2- الكفاءة:

تعرف الكفاءة بأنها "انجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة وهي بذلك تشير إلى الطريقة الاقتصادية التي يتم بها انجاز العمليات المتعلقة بالأهداف، وتمثل إلى حد بعيد بنسبة المخرجات والمدخلات.

إن الكفاءة تعني الحصول على الكثير نظير ما هو أقل، أي بقاء التكلفة في حدودها الدنيا، والأرباح في حدودها القصوى، الكفاءة مفهوم يقتصر فقط على استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات[1].

الكفاءة = قيمة المخرجات ÷ قيمة المدخلات = الأهداف المحققة÷ الوسائل المستعملة

العلاقة بين الكفاءة والفعالية:

هناك ارتباط وثيق بين الكفاءة والفعالية، ولكن لا يعني هذا أنهما مترادفتان حيث قد تتميز المؤسسة بالفعالية في تحقيق الأهداف ولكن لا تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، كما قد تتميز بالكفاءة ولكن لا تتميز بالفعالية، إلا أن هذا لا يعني وجود تناقض بين كل من الكفاءة والفعالية، ويمكن توضيح العلاقة فيما يلي[2]:

1- تركيز الإدارة على الاهتمام على الخطط قصيرة الأجل، قدرة المؤسسة على التكيف.
2- وجود ظروف أو قوى خارجية، مثل حدوث كساد بينما يؤثر على درجة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.
3- اهتمام المناخ التنظيمي المحيط بالمؤسسة في تحقيق النتائج السريعة والمرئية وبالتالي الاهتمام بالأهداف القصيرة الأجل وذلك على حساب كمية وجود الموارد المستخدمة مما يؤثر على كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وبالتالي فعالية المؤسسة في الأمد الطويل، ومن هذا يمكن القول أن:

- الكفاءة لا تعادل الفعالية، بل تعد أحد عناصرها.
- الكفاءة ليست شرطا كافيا للفعالية ولكنها مطلبا ضروريا لها، وهناك علاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء.

[1] **المرجع السابق**، ص 06.

[2] عبد الجليل الشيخ ولد، **دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 114

ويمكن التعبير عن الأداء بالعلاقة التالية:

الأداء = الكفاءة × الفعالية

إذن إذا نظرنا إلى الفعالية على أنها درجة نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية فإن الكفاءة تعتبر أحد المدخلات العامة في تحقيق هذه الفعالية، وفي غالب الأحيان يمكن اعتبار الكفاءة متغير من متغيرات دالة الفعالية[1].

الشكل رقم (02): مصفوفة العلاقة بين الكفاءة والفعالية

فعالية / كفاءة	فعالية منخفضة ←——— فعالية عالية	
غير كفء	**الوضع السالب:** –لا تتحقق الأهداف بالمستوى المطلوب – سوء استخدام الموارد	**وضع غير ممكن:** – تحقيق الأهداف – هدر واستخدام العديد من الموارد المكلفة
كفء	**وضع الفشل:** – لا تتحقق الأهداف –الاستغلال الأنسب والأمثل للموارد	**الوضع النموذجي:** – تتحقق الأهداف المرغوبة – استخدام الموارد أنسب استخدام

المصدر: صباح شاوي، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009، ص 209.

ويتضح من خلال هذه المصفوفة أن المؤسسة الناجحة هي التي تقوم بتوجيه استخدام الموارد في الاتجاه الصحيح الذي يضمن تحقيق الأهداف للمؤسسة، وعليه فإن الأداء في أي مؤسسة يرتبط بكل من الكفاءة والفعالية، فلا يمكن تحقيق الأداء المرغوب فيه دون وجود كفاءة (استخدام رشيد للموارد دون تبذير وبأدنى تكلفة ممكنة) وفعالية تمكن من بلوغ الأهداف، وعليه فهما يشكلان قطبي معادلة الأداء.[2]

[1] عبد الجليل الشيخ ولد، **مرجع سابق**، ص 208.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهدافه

بعد تناول مفهوم الأداء ومكوناته في المطلب الأول سنتناول في هذا المطلب مفاهيم حول الأداء المالي وتقييمه والأهداف من تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

توجد العديد من التعاريف التي تبين مفهوم الأداء المالي، وفيما يلي عرض لبعض تلك التعاريف التي تعد أكثر تعبيرا ودقة لهذا المصطلح:

يشير مفهوم الأداء المالي إلى " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء"[1].

كما يعرف الأداء المالي " بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال لمواردها ومصادرها في استخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية وعلمية في بناء المؤشرات"[2].

ويمثل الأداء المالي "المفهوم الضيق لأداء المؤسسات الاقتصادية حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات الاقتصادية حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة الاقتصادية بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[3].

ومما سبق فإن الأداء المالي يمكن اعتباره بأنه[4]:

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي – الإدارة المالية: دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 60.

[2] عبد الغني دادان، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المالي المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي09/08 مارس، 2005، ص 304.

[3] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 45.

[4] أسماء قشيش، **دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص 21.

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعني تقدير حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة، أي تقويم الأداء هو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية[1]:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية للنتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

ويركز الأداء المالي على إظهار نتائج الأحداث والقرارات التي يتم اتخاذها بالفعل، والأهداف التي يحققها دراسة هذا الأداء تتمثل في[2]:

1- تحقيق هدف بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية.

2- تحقيق هدف تحديد مواطن القوة المالية ونواحي القصور الناتجة عن استخدام سياسات وقرارات مالية معينة بالمؤسسة الاقتصادية.

3- تحقيق هدف قدرة المؤسسة الاقتصادية على النمو والابتكار.

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 39.

[2] هاني العمري، **منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية**، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد2، العدد3، 2009، ص 18.

4- تحقيق هدف التأكد من مدى قيام المؤسسة الاقتصادية باستخدام الموارد المالية بأقصى فعالية ممكنة.

5- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية[1].

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في المجال الاقتصادي والتي أدت إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية والإفصاح عن النتائج والقوائم المالية، ومن هنا جاءت أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، في بيئة تمتاز بالتعقيد والتقلب والمنافسة. وتنقسم مؤشرات تقييم الأداء المالي إلى:

- مؤشرات التوازن المالي
- مؤشرات النسب المالية

الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد من أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية نجد الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة، وهذا ما نعني به التوازن المالي[2].

وهناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة، من أهمها رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

[1] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 32.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير – التحليل مالي– الجزء الأول**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 45.

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FR_{ng}):

FR_{ng} يتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة (R_D) والاستخدامات المستقرة (E_S).

$$FR_{ng} = R_D - E_S$$

ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض الإجمالي المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة).[1]

يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي[2]:

- **رأس مال عامل صافي إجمالي موجب $FR_{ng} > 0$:** ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية
- **رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم $FR_{ng} = 0$:** يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.
- **رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $FR_{ng} < 0$:** يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2- احتياجات رأس المال العامل (BFRg):

تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية (وهي الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية) وهذه الموارد تغطي بها مستلزمات أو احتياجات الدورة (وهي المخزونات والقيم القابلة

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص 83.
[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

للتحصيل)، وبمقارنة قيمة العنصرين تحدد هل هذه المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية من غير الدورة أم لا؟ [1].

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتاي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل؛[2] ويحسب بالعلاقة التالية[3]:

احتياج رأس المال العامل = احتياج الدورة – موارد الدورة
= (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

3- الخزينة (Tng):

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة[4].

تحسب الخزينة الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإحدى العلاقتين:[5]

الخزينة = رأس مال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

الحالات الممكنة للخزينة

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي[6]:

---

[1] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص25.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص 84.

[3] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **مرجع سابق**، ص25.

[4] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 51.

[5] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 83.

[6] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 78.

***الحالة الأولى: الخزينة الصفرية**

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذالك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لابد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

***الحالة الثانية: الخزينة الموجبة**

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

***الحالة الثالثة: الخزينة السالبة**

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

شروط التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي، يجب أن يتحقق ما يلي[1]:

*** الشرط الأول FRng> 0:** ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غبر المتداولة.

*** الشرط الثاني FRng>BFRg:** أي أن يغطي FRng الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة FRng>0 بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات الدورة "دورة الاستغلال".

*** الشرط الثالث Tng>0 (خزينة موجبة):** ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في المساهمات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص ص 86-88.

الفرع الثاني: مؤشرات النسب المالية

تعبر النسب المالية عن علاقة بين متغيرين يخضعان لعملية مالية وذلك لمحاولة تفسير علاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي على اتخاذ القرار[1]، حيث تستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى، كما أنها تقدم معلومات قابلة للاستعمال في التحليل المالي وتزود المؤسسة بقيم مختلف المؤشرات المالية[2].

كما أن أسلوب النسب المالية مهم لعملية تقييم الأداء المالي كما تظهر النقاط التالية[3]:

- يعتمد أسلوب النسب المالية في تحديد أداء نشاط أو عنصر معين، عن طريق اتخاذ العلاقة بين متغيرين أو أكثر، مما ينتج عنه أرقاما معينة تأخذ شكل نسبة أو معدل معين، والهدف من تحليل النسب هو التعرف على القوى الداخلية للمؤسسة في إنجاز أنشطتها المختلفة، وكذلك للمقارنة على مستوى الصناعة، وهي في العموم مؤشرات متعلقة لمختلف العمليات تساعد في تقوية عملية التقييم والتعرف على مدى انعكاسها على جوانب القوة والضعف في المؤسسة.
- يمنح أسلوب النسب مرونة كافية للمهتم بتقييم الأداء في أن يختار النسب التي تناسب وجهة النظر ويعتبرها كمعايير للقياس.
- تعتبر النسب المالية مؤشرات مالية يمكن استخدامها بواسطة متخذي القرار، والتي تعينهم في الحكم على إدارة المؤسسات وتوقع الأداء في المستقبل، مع العلم بأن الأهم هنا في حساب هذه النسب هو تفسير وتحليل هذه النسب.

وبالرغم من تنوع وتعدد مداخل الأداء المالي، إلا أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.

---

[1] سمير عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مكتب الإشعاع، مصر، 1998، ص 229.

[2] بن علية بن عيسى، عبد القادر قرش، **دور التحليل باستخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي العلمي الأول حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية: أثره وأهميته في رفع فعالية أسواق رأس المال وجذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 14/13 ديسمبر 2016، ص 07.

[3] رضوان ياصور، **استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة (دراسة حالة مركب أنتيبيوتيكال (صيدال))**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009/2008، ص 51.

- نسب الربحية.
- نسب الرفع المالي.

1- نسب السيولة Liquidity Ratios:

السيولة هي "مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، وتعبر السيولة عن مقدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود وللسيولة بعدان. الأول، يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقود، والبعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل إلى نقود"[1].

وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل، والتعرف على درجة تداول عناصره. والغرض الأساسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المنشأة في مقابة التزاماتها الجارية، ويجب دفع الالتزامات الجارية من الأصول النقدية (النقدية وشبه النقدية أي الاستثمارات المؤقتة)، أو التدفق العادي للنقدية الناتج عن المبيعات وتحصيل الذمم، ومن ثم يصبح من الضروري الاحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة حيث أن الأمر يحتاج لفترة زمنية قد تطول لتحصيل الذمم وتحويل المخزون السلعي إلى نقدية[2].

تقاس السيولة بالسرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقدية بدون خسارة في القيمة ومن ذلك فإن السيولة تتوقف على عاملين هما: المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية، والخسارة المترتبة على التحويل والمخاطر المترتبة على فقدان جزء من قيمة الأصل[3].

ومن أهم نسب السيولة نذكر ما يلي[4]:

✓ **نسب السيولة العامة "نسبة التداول"** = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم الجارية، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات الجارية المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

---

[1] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، الطبعة الثالثة، ص 157.

[2] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنة نشر، ص 111.

[3] عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 54.

[4] بن علية بن عيسى، عبد القادر قرش، **مرجع سابق**، ص 08.

- ✓ **نسبة السيولة السريعة "نسبة التداول السريعة"**=(الأصول المتداولة – المخزون)÷ الخصوم المتداولة

توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة.

- ✓ **نسبة السيولة الجاهزة "نسبة النقدية"**= القيم الجاهزة ÷ الخصوم المتداولة

توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهي تعطي مؤشرا للإدارة أنه في خلال أسوء الأوقات يمكن سداد الديون القصيرة المدى.

2- نسب النشاط:

تهتم نسب النشاط بقياس مدى فعالية المنشأة في استخدام مواردها المالية المتاحة لها والرقابة عليها، وتتضمن المقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمارات في الأصول المختلفة، وقدرة المنشأة على تصريف البضاعة المشتراة بغرض البيع، كذلك مقدرة إدارة المنشأة على تحصيل الديون من العملاء[1].

وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات المؤسسات الاقتصادية في استرداد الديون وسياساتها في التخزين وإدارة الموجودات، وينصب الاهتمام هنا حول كيفية استخدام المؤسسات الاقتصادية لموجوداتها (الثابتة والمتداولة) بكفاءة لتعظيم المبيعات والأرباح، حيث من وجهة نظر مالية بحتة إن السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الأعمال[2].

ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي[3]:

- ✓ **معدل دوران إجمالي الأصول** = رقم الأعمال "المبيعات" ÷ إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استخدام أصول المؤسسة

- ✓ **معدل دوران الأصول غير الجارية** = رقم الأعمال "المبيعات" ÷ الأصول غير الجارية

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استخدام الأصول غير الجارية للمؤسسة لزيادة حجم المبيعات.

- ✓ **معدل دوران المخزون** = تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، 361.

[2] حمزة الزبيدي، **أساسيات الإدارة المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 90.

[3] بن علية بن عيسى، عبد القادر قرش، **مرجع سابق**، ص 09.

يشير معدل دوران المخزون إلى السرعة التي تتدفق بها الأموال من خلال المخزون، وهو يشير أيضا إلى عدد المرات التي يدور بها المخزون خلال الفترة، وعليه فكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، والعكس صحيح.

- ✓ **معدل دوران الحسابات المدينة** "**عدد التحصيلات من الزبائن**" = رقم الأعمال ÷ (العملاء +أوراق القبض)

يشير وجود الحسابات المدينة إلى اعتماد المؤسسة على سياسة البيع بالأجل، حيث يقيس هذا المعدل قدرة المؤسسة على تحصيل ذممها في مواعيد استحقاقها، وكذا فاعلية سياستي الائتمان والتحصيل داخل المؤسسة.

- ✓ **متوسط فترة التحصيل** = 365 ÷ معدل دوران الحسابات المدينة

ويقصد بها تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات

- ✓ **معدل دوران الحسابات الدائنة** "**عدد دورات الموردين**" = المشتريات ÷ (الموردين + أوراق القبض)

تنشأ الحسابات الدائنة بسبب لجوء المؤسسة غلى عملية الشراء بالأجل، يفسر هذا المعدل مدى كفاءة وقدرة الإدارة على التسديد.

- ✓ **فترة الدفع** = 365 ÷ معدل دوران الحسابات الدائنة

ويقصد بها الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات.

3- نسب الربحية:

نسب الربحية، كما تدل عليه التسمية، تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المستثمرة، لذلك، فإن نسب الربحية يمكن اعتبارها النسب الأساسية والتي تمثل أقوى معيار في الحكم على الأداء الكلي للمنشأة، وكما تهم نسب الربحية الإدارة فإنها تهم أيضا المستثمرين أو الملاك والمقرضين من أصحاب القروض طويلة الأجل[1].

[1] أحمد عبد الله اللحلح، جمال الدين المرسي، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص171.

إن أحد الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها منشآت الأعمال هو تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية للعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، لذلك السبب يتم استخدام عدة مقاييس للربحية[1]. وفيما يلي أهم هذه النسب[2]:

- ✓ **نسبة هامش الربح الإجمالي** = النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال الصافي

توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفه البضاعة المباعة، حيث يمكن أن، يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج أو اليد العاملة المباشرة أو إلى غير ذلك.

- ✓ **نسبة هامش الربح الصافي** = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال الصافي

تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى.

- ✓ **نسبة العائد على حقوق الملكية "معدل العائد على حقوق المساهمين"**= النتيجة الصافية ÷ حقوق الملكية

تعتبر من أهم نسب الربحية أو المردودية المستخدمة حيث أنه بناء على هذه النسبة، قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسبا.

- ✓ **معدل العائد على الاستثمار** = النتيجة الصافية ÷ إجمالي الاستثمار

تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة الطويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال.

- ✓ **نسبة العائد على إجمالي الأصول** = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص 370.

[2] أسماء قشيش، **مرجع سابق**، ص ص 67-68.

4- نسب الرفع المالي:

وتهتم هذه النسب بقياس مجموعة من العلاقات التي ترتبط بهيكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر المرتبطة بها[1]. وفي كلمات أخرى، فإن المؤسسات ذات النسب المرتفعة للرفع المالي تتعرض لخطر الخسائر الكبيرة، ولكنها في نفس الوقت قد تحقق أرباحا مرتفعة للغاية، ولهذا السبب فهناك ضرورة لتحقيق التوازن بين العوائد المرتفعة من ناحية والخطر المرتفع من ناحية أخرى حين اتخاذ القرارات المتعلقة بالرفع المالي[2].

ومن أهم النسب المشكلة لها نجد:

✓ **نسبة الاقتراض (نسبة الرافعة المالية)** = مجموع القروض ÷مجموع الأصول

وتستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى توجه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية للتمويل وارتفاعها يعتبر مؤشرا سلبيا، أما انخفاضها فإنه يوضح إمكانية المنشأة المالية في تمويل استثماراتها والوفاء بالتزاماتها[3].

✓ **معدل تغطية الفوائد** = صافي الربح قبل الضرائب والفوائد ÷ الفوائد

وتقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه الإيرادات قبل أن يفقد المشروع قدرته على مقابلة الفائدة المستحقة عليه، ودون أن يصاب باضطراب في السيولة[4].

✓ **نسبة الديون إلى حقوق الملكية** = مجموع الديون ÷ مجموع حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة التزامات المؤسسة نحو دائنيها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك ويقصد بالديون الخصوم المتداولة والمتوسطة والطويلة الأجل، أما أموال الملكية فهي رأس المال والاحتياطات والأرباح المحجوزة، ويعبر انخفاض هذه النسبة عن حماية أفضل للدائنين وعن وجود قدرة كامنة على الاقتراض من قبل المؤسسة فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين، أما إذا كانت مرتفعة فإن المخاطر التي يتعرض لها الدائنون سوف تزداد بسبب

---

[1] إسماعيل إسماعيل وآخرون، **التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، الطبعة الثانية، ص 255.

[2] جلال إبراهيم العيد، محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2006، ص 437.

[3] إسماعيل إسماعيل، منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، **مرجع سابق**، ص 256.

[4] جلال إبراهيم العيد، محمد صالح الحناوي، **مرجع سابق**، ص 438.

تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل، وبالتالي سوف تجد المؤسسة صعوبة في الحصول على أموال إضافية عن طريق القروض[1].

الشكل رقم (03): مؤشرات تقييم الأداء المالي

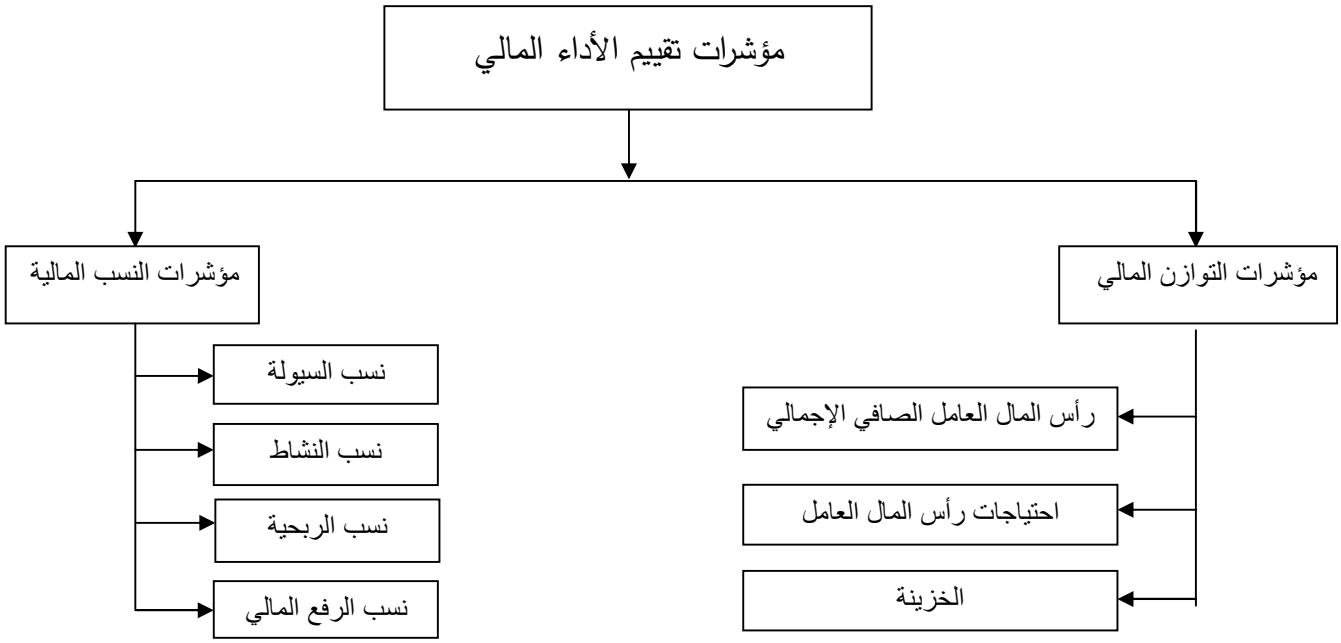

المصدر: من إعداد الطالبين

[1] جلال إبراهيم العيد، محمد صالح الحناوي، **مرجع سابق**، ص 439.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم عرض مختلف المفاهيم والأسس النظرية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات منظومة متكاملة من الأجهزة والبرمجيات والاجراءات والعمليات،أما مكوناتها فتمثلت في مختلف الأجهزة والبرمجيات التي تتولى معالجة ونقل وايصال المعلومات، أما االأداء المالي .فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في استخدامات ذات الأجل الطويل والقصير، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات النسب المالية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة

تمهيد

بعد أن تطرقنا لأهم المفاهيم والأساسيات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي، سنتطرق في هذا الفصل إلى منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، التي تم إجراؤها على المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة على اختلاف أنواعها وأحجامها، وهذا للإجابة على إشكالية الدراسة وذلك من خلال محاور الاستبيان التي أعتمد عليها كأداة أساسية لجمع البيانات واختبار فرضيات الدراسة من أجل تفسير النتائج وتقديم جملة من الاقتراحات.

ولهذا جاء هذا الفصل متضمنا ما يلي:

- ✓ منهجية الدراسة ووصف خصائص العينة.
- ✓ اختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة ووصف خصائص العينة

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية والأدوات التي استعين بها في جمع المعلومات، بالإضافة إلى التعريف بمجتمع وعينة الدراسة ووصف أهم خصائصها، والأداة البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

المطلب الأول:منهجية وأدوات الدراسة

تتطلب كل دراسة منهجا علميا وأدوات بحثية تمكن من الوصول إلى الأهداف التي تم وضعها عند البداية، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: منهج الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي فهو لا يهدف فقط إلى جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها بل يشتمل كذلك على تحليل دقيق بهذه البيانات والمعلومات وتفسير عميق لها من أجل الوصول إلى استنتاجات.

أما مصادر البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة الميدانية فتمثلت في الاستمارة

تعتبر الاستمارة أحد أهم الأدوات التي تختص بجمع البيانات الأولية، ولهذا تم الاعتماد عليها من أجل تحديد أهم الأدوات والوسائل التي تتوفر عليها المصالح المالية للمؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة، وتقييم أدائها المالي وفيما يلي نتطرق إلى الآلية التي تم بها تصميم الاستمارة، إضافة إلى مدى صدقها وثباتها.

أولا: تصميم الاستمارة

من أجل اختبار فرضيات البحث فقد تم تصميم الاستبيان بشكل يتلاءم والخطة المنتهجة في الفصل النظري، حيث استعان الباحثان بالمعلومات الواردة في الجانب النظري وصياغتها على شكل عبارات تندرج ضمن أسئلة محددة بالإضافة إلى الاسترشاد ببعض الدراسات السابقة* ذات الصلة بموضوع البحث.

وتم تقسيم الاستمارة إلى قسمين كالتالي :

القسم الأول: يحتوي على المعلومات العامة لعينة الدراسة والتي تتعلق ببيانات الأفراد والمؤسسات، حيث تشتمل بيانات الأفراد على الخبرة المهنية و المستوى التعليمي أما بيانات المؤسسة فقد تضمنت حجم المؤسسة، إلى جانب نوع نشاطها وطبيعة ملكيتها.

*: الدراسات السابقة التي تم تناولها في المقدمة

القسم الثاني: يتكون من محورين أساسيين حيث يتناول المحور الأول أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات أما المحور الثاني فيتضمن المؤشرات التي تقيس الأداء المالي مقارنة بالمنافسين.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): أقسام ومحاور الاستمارة

أقسام الاستبيان	عنوان القسم	محاور كل قسم		عدد البنود
		الرقم	عنوان المحور	
القسم الأول	معلومات عامة	1/1	معلومات شخصية	2
		1/2	معلومات عن المؤسسة	3
القسم الثاني	بيانات أساسية	2/1	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستثمرة	15
		2/2	مؤشرات تقييم الأداء المالي	20
مجموع البنود				40

المصدر: من تلخيص الطالبين

كما تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في القسم الثاني لاختبار الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية البحث، وذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم (04): سلم ليكارت الخماسي (المحور الأول)

درجة الموافقة	1	2	3	4	5
الوزن المرجح	لا أتفق بشدة	لا أتفق	أتفق إلى حد ما	أتفق	أتفق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين

الجدول رقم (05): سلم ليكارت الخماسي (المحور الثاني)

درجة الموافقة	1	2	3	4	5
الوزن المرجح	أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما

المصدر: من إعداد الطالبين

ثانيا: صدق الاستمارة

لقد قمنا بعرض الاستبيان بما يحتويه من محاور على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد.*

وقد تناولت آراء المحكمين وملاحظاتهم ما يلي:

- ✓ مدى وضوح صياغة العبارات.
- ✓ مدى ملاءمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه.
- ✓ اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل وصياغة أو حذف للعبارات.
- ✓ إعادة صياغة بعض العبارات لتسهيل فهمها من طرف المستجوبين.

وبناء على الملاحظات والتوجيهات التي أقرها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين لتكون الاستمارة في صورتها النهائية†.

ثالثا: ثبات الاستمارة

حتى نتأكد من ثبات الاستبيان ومحاوره واختبار صلاحيته تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

الجدول رقم (06): ثبات الاستبيان

الرقم	المحور	معامل الثبات	معامل الصدق
2/1	مدى تبني تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وأثر ذلك على الأنشطة المالية.	0.854	0.924
2/2	المؤشرات التي تقيس الأداء المالي مقارنة بالمنافسين	0.881	0.938

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

من خلال الجدول نجد أن معامل ألفا كرونباخ أكبر من الحد الأدنى (0.6) في جميع محاور الاستبيان، مما يدل على ثبات أداة الدراسة، ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناها لمعالجة المشكلة المطروحة تمتاز بالثبات في جميع فقراتها، وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

* أنظر الملحق رقم (03)، ص 78.
† أنظر الملحق رقم (01)، ص 72.

الفرع الثاني: أساليب التحليل الإحصائي

لقد قمنا باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS22 لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، وقد قمنا بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية** : لبيان وصف خصائص مفردات العينة.
- **المتوسط الحسابي:** لعرض متوسطات متغيرات الدراسة.
- **الإنحراف المعياري:** لمعرفة درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.
- **معامل الاختلاف:** لإجراء المقارنة بين عبارات كل محور وترتيبها حسب أهميتها
- **اختبار شبيرو ويلك:** لمعرفة طبيعة توزيع بيانات الاستمارة ومدى معلميتها، ويستخدم عندما يكون حجم العينة أقل من 50
- **اختبار ستيودنت** : والذي يستخدم لاختبار العينة الأحادية التي تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي.
- **معامل الثبات:** يستخدم هذا المعامل لمعرفة درجة ثبات أداة الدراسة واتساقها الداخلي.
- **معادلة الانحدار:** لدراسة مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على الاداء المالي.

المطلب الثاني: التعريف بمجتمع وعينة البحث ووصف خصائصها

في هذا المطلب سيتم التعريف بمجتمع وعينة البحث بالإضافة إلى وصف عينة الدراسة من خلال البيانات العامة المحصل بالاعتماد على أسئلة الاستبيان.

الفرع الأول: التعريف بمجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة والتي بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية [*] 102 مؤسسة خلال 2017، حيث تم استهداف المصالح المالية للمؤسسات محل الدراسة من خلال توزيع استبانة واحدة لكل مؤسسة وتم استرجاع 32 استبانه من أصل 40.

الفرع الثاني: وصف خصائص العينة من حيث البيانات العامة

في هذا العنصر حاولنا القيام بوصف أهم خصائص المدروسة قي النقاط التالية:

[*]: حسب احصائيات مديرية الصناعة والمناجم، أنظر الملحق رقم 02، ص 77.

الجدول رقم (07): خصائص عينة الدراسة

الرقم	المتغيرات	العبارات	النسبة	التكرار
01	الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	28.1	9
		من 5 سنوات إلى 10 سنوات	43.8	14
		من 11 سنة إلى 15 سنة	15.6	5
		أكثر من 15 سنة	12.5	4
02	المستوى التعليمي	تقني سامي	12.5	4
		ليسانس	68.8	22
		ماستر	12.5	4
		ماجستير	6.3	2
		دكتوراه	0	0
03	حجم المؤسسة	مصغرة	3.1	1
		صغيرة	6.3	2
		متوسطة	62.5	20
		كبيرة	28.1	9
04	نوع النشاط	تجاري	15.62	7
		خدماتي	18.8	6
		صناعي	59.4	19
05	طبيعة المؤسسة	عامة	28.1	9
		خاصة	68.8	22
		مختلطة	3.1	1
مجموع العينة			**100**	**32**

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

أ-توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية:

من خلال الجدول أعلاه نجد أن توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية أننسبة 28.1% للذين بلغت سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، والذين تتراوح خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات نسبتهم 43.8%، ونسبة المستجوبين الذين تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 11 إلى 15 سنة هي 15.6%، أما الذين تراوحت سنوات الخبرة لديهم أكثر من 15 سنة فنسبتهم هي 12.5%. مما يدل على أن المؤسسات محل الدراسة تتوفر على كفاءات بشرية لها خبرات تفوق 70% من الذين تجاوزوا أكثر من 5 سنوات عمل.

ب- توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

توضح نتائج الجدول أعلاه أن حاملي شهادة الليسانس هم الفئة الغالبة على باقي فئات العينة بنسبة 68.8% من المستجوبين، تليها فئة حاملي شهادة تقني سامي والماستر معابنسبة 12.5% من أفراد العينة المستجوبة لكل منهما، ثم تليها فئة حاملي شهادة الماجستير بنسبة 6.3% من أفراد العينة المستجوبة، يتضح في حين لا يوجد أي حامل للدكتوراه من العينة المدروسة 0%.

ج- توزيع العينة حسب حجم المؤسسة:

يبين الجدول رقم (07) أن أعلى نسبة كانت للمؤسسات المتوسطة حيث بلغت62.5%، ثم في المؤسسات الكبيرة بنسبة 28.1%ثم المؤسسات الصغيرة بنسبة6.3%، وأخيرا للمؤسسات المصغرة بنسبة 3.1%. وهذا يعني أن المؤسسات المتوسطة تستولي على النسبة الأكثر أما المؤسسات الصغيرة والمصغرة فنشاطها لا يتركز كثيرا في المناطق الصناعية.

د- توزيع العينة حسب نوع النشاط:

من الجدول أعلاه نجد أن 21.9% من المؤسسات تمارس نشاطا تجاريا، و18.8% تنشط في القطاع الخدماتي، أما المؤسسات الصناعية فقدرت بنسبة 59.4%.

هـ- توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسة:

يتبين من خلال الجدول السابق الجدول أن نسبة المؤسسات العامة بلغت 28.1% مقابل 68.8% للمؤسسات التي تنشط في القطاع الخاص، وذلك للسياسة المنتهجة من طرف الدولة لخوصصة القطاع العام من جهة والمجهودات التي تبذلها في دعم وتشجيع القطاع الخاص من جهة أخرى، أما نسبة المؤسسات المختلطة فقد بلغت 3.1% فقط.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

سنحاول في هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة بمستوى ثقة 95% أي بمستوى بدلالة 5%، وسيتم أولا اختبار مدى إتباع البيانات في كل فرضية للتوزيع الطبيعي من أجل تحديد الاختبار المناسب لكل منها، علما أن فرضية العدم تتضمن عدم إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي وذلك عندما تكون مستوى الدلالة المحسوبة أقل من 0.05 في حين أن الفرضية البديلة تتضمن إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

وبعد اختبار فرضيات الدراسة وتحديد نتائجها سنحاول تحليل وتفسير تلك النتائج التي أسفرت عليها اختبارات فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات

في هذا المطلب سيتم اختبار الفرضيات التي تتضمن إجابات مفردات العينة.

أولا: اختبار الفرضية الأولى

H_0: لا تعمل المؤسسات محل الدراسة على تدعيم مصالحها بالعديد من أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات بشكل كاف.

H_1: تعمل المؤسسات محل الدراسة على تدعيم مصالحها بالعديد من أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات بشكل كاف.

الجدول رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي للفرضية الأولى

الاختبار	كولموغروف سميرنوف			شبيرو ويلك		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
MEANIT	0.131	32	0.177	0.962	32	0.307

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

بما أن حجم العينة 32 فإن قيمة sig عند اختبار شبيرو ويلك هي 0.307 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ولهذا تم الاعتماد على اختبار ستيودنت.

الجدول رقم (09): توزيع ستيودنت للمحور الأول

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	T	
Upper	Lower					
0.8500	0.3916	0.62083	0.000	31	5.524	MEANIT

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة sig معدومة، وبالتالي فهي أقل من 0.05، وهذا معناه أننا نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه تعمل المؤسسات محل الدراسة على تدعيم مصالحها بالعديد من أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات بشكل كاف.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبين مستوى الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة وما ينبغي أن يكون عند مستوى 0.05%.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبين مستوى الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة وما ينبغي أن يكون عند مستوى 0.05%.

بالاعتماد على اختبار العينة الأحادية أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لهذا المحور الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي للفرضية الثانية

شبيرو ويلك			كولموغروف سميرنوف			
Sig.	df	Statistic	Sig.	Df	Statistic	
.434	32	.968	.105	32	.141	MEANFP

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

بما أن حجم العينة 32 فإن قيمة sig عند اختبار شبيرو ويلك هي 0.434 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ولهذا تم الاعتماد على اختبار ستيودنت.

الجدول رقم (11): توزيع ستيودنت للمحور الثاني

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T	
Upper	Lower					
.6266	.2484	.43750	.000	31	4.719	MEANFP

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة sig معدومة، وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبين مستوى الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة وما ينبغي أن يكون.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

H_0: لا تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات محل الدراسة عند مستوى %0.05

H_1: تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات محل الدراسة عند مستوى %0.05

بالاعتماد على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS نجد:

الجدول رقم (12): Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.474	0.224	0.198	0.46948

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.474، وهي تعبر عن وجود علاقة ارتباطيه متوسطة بين كل من تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي.

أما قيمة معامل التحديد R^2 فقد بلغت 0.224، أي أن تأثير تكنولوجيا المعلومات يفسر ما نسبته 22.4% من التباين الحاصل في الأداء المالي من خلال النموذج المعتمد في الدراسة، أما 77.6% فإنها تعزى لمتغيرات خارجية.

الجدول رقم (13):ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.913	1	1.913	8.677	0.006[b]
	Residual	6.612	30	0.220		
	Total	8.525	31			

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة فيشر بلغت8.677 عند مستوى دلالة 0.006 (sig) وهي أقل من 0.05 مما يؤكد إمكانية الاعتماد على النموذج المقترح.

الجدول رقم (14):Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.023	0.487		4.150	0.000
	MEANIT	0.391	0.133	0.474	2.946	0.006

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ بأن مستوى الدلالة المعلمية للنموذج بلغت 0.000 لكل من العدد الثابت وميل الانحدار في معادلة الانحدار وهما قيمتان أقل من 0.05 وهذا يعني أن كل من المعلمتين دالة إحصائيا عند 5%.

ومما سبق يمكن تلخيص الجداول السابقة في المعادلة التالية:

$$Y= 2.023 +0.391X$$

ومن خلال النتائج السابقة نتوصل إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرض البديل H_1 على أساس أن تكنولوجيا المعلومات تسهم في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات محل الدراسة عند مستوى 0.05.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

يتضمن الجدول الموالي أهم التطبيقات التي تتوفر عليها تكنولوجيا المعلومات ومدى استخدامها في المصالح المالية للمؤسسات محل الدراسة.

الجدول رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لعبارات الاستمارة المحور الأول

المحور	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب حسب درجة الاستخدام
الأجهزة والمعدات	1-تتوفر مصلحتكم على عدد كاف من الحواسيب وملحقاتها	4.28	0.634	14.81	1
	2- يتم تحديث الأجهزة والمعدات بصفة مستمرة	3.66	0.937	25.601	2
	3- يتم تدعيم المصلحة بعدد كاف من الهواتف والفاكسات	3.81	1.256	32.96	3
المجموع		3.91	0.94	24.02	2
البرمجيات	4- تعمل مصلحتكم على توفير أحسن التقنيات والبرمجيات من أجل دعم الأنشطة المالية	3.56	0.982	27.58	3
	5- تتوفر مصلحتكم على برمجيات متكاملة لإدارة أنشطتها المالية	3.78	0.792	20.95	1
	6- تسعى الإدارة لتسهيل العمليات المالية باستخدام برمجيات حديثة	3.68	0.859	23.29	2
المجموع		3.67	0.87	23.70	1
قواعد	7- تستفيد مصلحتكم من البيانات والمعلومات في معالجة وضعيتها المالية	3.87	0.942	24.34	2

البيانات	8- تعتبر مصادر المعلومات والبيانات كافية	3.91	0.893	22.83	1
	9- تعتمد المؤسسة على قواعد البيانات في تخزين وتنظيم واسترجاع البيانات للعمليات المالية	3.97	0.999	25.16	3
المجموع		3.91	0.94	24.04	3
الاتصالات (الشبكات)	10- تستخدم المؤسسة شبكة الانترنت بشكل كبير في تدعيم سياستها المالية	3.44	1.216	35.34	1
	11- تتوفر المؤسسة على الشبكة الداخلية للمعلومات intranet بغية تحسين الاتصالات الداخلية	3.44	1.366	39.70	2
	12- تتوفر المؤسسة على الشبكة الخارجية للمعلومات extranet بغية تحسين الاتصالات الخارجية	3.09	1.279	41.39	3
المجموع		3.32	1.28	38.55	5
الموارد البشرية	13- تتوفر مصلحتكم على عدد كاف من الموظفين الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات	3.59	0.798	22.22	1
	14- تعمل المؤسسة على إجراء عقود مع مدربين مختصين في استخدامات تكنولوجيا المعلومات	2.25	1.136	50.48	3
	15- تركز المؤسسة عل كفاءة مواردها البشرية عند التوظيف	3.97	1.177	29.64	2
المجموع		3.27	1.073	31.71	4
	المتوسط العام	3.62	1.017		

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجيةSPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب متوسطات إجابات المستجوبين تفوق قيمة المتوسط المعياري ماعدا البند رقم (14)، مما يدل على أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على معظم الأدوات التي تتوفر عليها تكنولوجيا المعلومات ، وسيتم التطرق إلى مختلف عناصر هذا الجدول بالترتيب حسب درجة استخدامها:

- تشير النتائج في البنود التي تخص البرمجياتإلى أن تكنولوجيا المعلومات توفر برمجيات متكاملة وجاهزة تساهم في إتاحة الموارد المالية، كما أن العمل على تحديث تلك البرمجيات بصفة مستمرة واستخدام أحسن التقنيات يساعد المؤسسات محل الدراسة على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها وتحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط والأهداف وتسهيل العمليات المالية التي تقوم بها.
- وتشير البنود المتعلقة بالأجهزة والمعدات على أن المؤسسات محل الدراسة تعمل على توفير العدد الكافي من الحواسيب وملحقاتها والمتمثلة في الهواتف والفاكسات وتحديثها بصفة مستمرة، وذلك بهدف تحسين أنشطتها المالية، وبالتالي فإنها تشير إلى مساهمة الأدوات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات في تدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسات.
- وأما البنود المتعلقة بقواعد البيانات فهي تشير إلى أنه عندما تكون المعلومات والبيانات كافية فإنها تسهل من عملية تخزين وتنظيم واسترجاع البيانات والتي تساهم في معالجة الوضعية المالية للمؤسسات محل الدراسة.
- وأما فيما يخص تأهيل الموارد البشرية فإن المؤسسات محل الدراسة تركز على توفير عدد كاف من الموظفين الذين يحسنون التعامل مع أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والذين يتميزون بالكفاءة، ولكنها لا تعمل على أجراء عقود مع مدربين مختصين في استخدامات تكنولوجيا المعلومات.
- وأما فيما يخص البنود المرتبطة بالاتصالات(الشبكات)، فإن استخدام شبكة الانترنت في تبادل المعلومات الداخلية والخارجية، يساهم في تزويد المؤسسة بفرص استثمارية واتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها ووضعيتها التنافسية، وتكون لها معرفة دقيقة بالمتغيرات الخارجية، ومن ثم فإن المدير المالي سوف تتوافر له القدرة على تبادل وجهات النظر وعقد لقاءات شفهية مع الزملاء أو العملاء أو الوكلاء في أماكن بعيدة للغاية، في حين نجد أن المؤسسات محل الدراسة لم تستثمر في الشبكات الخارجية (الاكسترانت) أما بالنسبة للشبكات الداخلية فليس بالشكل الكافي.

فمن خلال ما سبق يتضح بأن المؤسسات المكونة لعينة الدراسة استفادت من عدة استخدامات لأدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالحواسيب وشبكات الاتصال والبرامج، والتي تساهم في التأكد من مدى قيام المؤسسات محل الدراسة بالاهتمام بالوسائل والأدوات التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات، باستخدام الموارد المالية بأقصى فعالية ممكنة، فهي تولي أهمية للاستثمار البرمجيات والأجهزة أكثر من الشبكات وتأهيل الموارد البشرية.

الجدول رقم (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لعبارات الاستمارة المحور الثاني

المؤشرات المالية	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب حسب درجة الأهمية لكل مؤشر
مؤشرات التوازن المالي	1- تغطي الأموال الخاصة بشكل كاف استثمارات المؤسسة.	3.63	1.070	29.47	2
	2- تغطي الخصوم غير المتداولة بشكل كاف استثمارات المؤسسة	3.12	1.100	35.25	3
	3- توفر الموارد المالية الدائمة التغطية الكافية لتمويل احتياجات دورة الاستغلال	3.88	0.976	25.15	1
المجموع		3.54	1.04	29.37	3
نسب السيولة	4- تسهم الأصول الجارية في تغطية الخصوم الجارية عدة مرات خلال دورة الاستغلال	3.50	0.672	19.2	1
	5- يتم تسديد الالتزامات قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة	3.91	0.777	19.87	2
	6- تتوفر المؤسسة علي سيولة مالية جاهزة وكافية لتسديد الديون قصيرة الأجل	4.13	0.833	20.16	3

المجموع		3.84	0.76	19.79	1
نسب النشاط	7- يوجد توافق كبير بين رقم الأعمال المحقق وبين الأصول غير الجارية خلال الدورة	3.53	0.879	24.90	2
	8- يتم استغلال كل المخزون عدة مرات خلال دورة الاستغلال	3.38	1.100	32.54	5
	9- تحصل المؤسسة ذممها المالية من الزبائن في مواعيد استحقاقها	3.69	0.998	27.04	3
	10- تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحصيل ذممها المالية لدى زبائنها	4.03	0.740	18.36	1
	11- تستفيد المؤسسة من استغلال ديون الموردين في مختلف أنشطتها	2.88	0.907	31.49	4
المجموع		3.50	0.92	26.28	2
نسب الربحية	12- تعمل المؤسسة على تخفيض تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج	3.88	1.338	34.48	2
	13- تعمل المؤسسة على تخفيض تكلفة اليد العاملة المباشرة	2.94	1.318	44.82	4
	14- تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحقيق عائد على الأموال المتاحة لديها من المساهمين	2.97	1.062	35.75	3
	15- تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحقيق عائد على الأموال المتاحة لديها من الديون طويلة الأجل	3.09	1.058	34.23	1
المجموع		3.22	1.194	37.08	5

نسب الرفع المالي	16- تعتمد المؤسسة بشكل كامل على الأموال المقترضة في تمويل أصولها	2.00	1.078	53.9	5
	17- تسهم الإيرادات في تغطية الفوائد المستحقة على المشروع بشكل كاف	3.34	1.066	31.91	3
	18- تتميز المؤسسة بقدرتها الكبيرة على تمويل استثماراتها	3.69	1.091	29.56	2
	19- توجد سهولة كبيرة لدى المؤسسة في الحصول على قروض إضافية	3.47	1.135	32.70	4
	20- تتميز المؤسسة بتعاملها بمرونة مع الدائنين.	3.72	0.888	23.87	1
المجموع		3.24	1.05	32.40	4
المتوسط العام		3.43			

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجيةSPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم متوسطات إجابات المستجوبين تفوق قيمة المتوسط المعياري، وسيتم التطرق إلى مختلف عناصر هذا الجدول بالترتيب حسب درجة تأثيرها:

- تشير بنود نسب السيولة إلى أن المؤسسات محل الدراسة لديها مقدرة كبيرة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود،ومواجهة أخطار سداد الالتزامات الجارية المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة، وذلك خلال فترة قصيرة.
- أما بنود نسب النشاط فتدل على تمتع المؤسسات محل الدراسة بقدرة كبيرة في تحصيل ذممها المالية لدى زبائنها، وتمويل استثماراتها، وفاعلية سياسة الائتمان والتحصيل، وكفاءتها في إدارة أصولها من المخزونات وإبقائها ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، بينما لا تقوم باستغلال ديون الموردين في مختلف أنشطتها المالية
- كما تشير بنود المحور الأول التقارب القيمي والزمني بين الموارد المالية واستغلالها واستعمالها، كما تجد صعوبة من ناحية تغطية الخصوم الغير متداولة في مختلف استثماراتها.

- ❖ وأما فيما يتعلق بنسب الرفع المالي فإن المؤسسات محل الدراسة لديها مرونة عالية في تعاملها مع الدائنين، وكذا تمويل استثماراتها دون الاعتماد بشكل كامل على الأموال المقترضة.في تمويل أصولها كما توجد صعوبة في الحصول على قروض جديدة، كما لا تسهم الايرادات في تغطية الفوائد المستحقة على المشروع.
- ❖ بينما نجد أن بنود نسب الربحية تدل على أن المؤسسات محل الدراسة ليس لديها كفاءة عالية في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من الأموال المقترضة الطويلة الأجل وتحقيق عائد على تلك الأموال، كما أنها تعمل على تخفيض تكلفة اليد العاملة المباشرة.

وبناء على النتائج السابقة فإن المؤسسات محل الدراسة لديها قدرة كبيرة في تحقيق سيولة مالية عن طريق أصولها الجارية لتغطية ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها، وفعاليتها في استخدام مواردها المالية المتاحة لها، وقدرتها على الاستخدام الأمثل لأصولها لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وهذا ما أدى إلى تحسين وتحقيق توازن مالي، واعتمادها على التمويل الذاتي دون الاعتماد على القروض بشكل كبير.

ومن خلال ما سبق فإن المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية محل الدراسة لولاية المسيلة، تعمل على تدعيم مصالحها المالية بمختلف أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات متمثلة في عناصرها، والتي من شأنها أن تساهم في تحسين أدائها المالي من خلال العديد من المؤشرات المشار إليها في الجدول أعلاه.

خلاصة الفصل:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى المنهج المتبع والأدوات والأساليب الإحصائية التي تمت الاستعانة بها، ووصف خصائص العينة بالتعرض إلى البيانات العامة المتعلقة بمفردات العينة، وبعد اختبار الفرضيات بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المشار إليها في بداية المبحث الاول تم تحديد نتائج كل فرضية وتحليلها ، تلك النتائج التي سيتم التطرق لها في خاتمة الدراسة من أجل تقديم اقتراحات للمؤسسات محل الدراسة.

خـــــاتمة

خاتـمة

استنادا لما تم عرضه في الجانب النظري من المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي، وتحليل البيانات التي تم جمعها في الجانب التطبيقي من ميدان الدراسة من أجل اختبار الفرضيات ومن ثم الإجابة على الإشكالية سيتم في خاتمة هذه الدراسة عرض النتائج التي تم التوصل لها والاقتراحات المنبثقة من خلالها، بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

أولا: عرض نتائج الدراسة

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى نتائج الدراسة الميدانية وفقا للفرضيات التي وضعت في مقدمة الدراسة:

أ- نتائج اختبار الفرضية الأولى

تعمل المؤسسات محل الدراسة على تدعيم مصالحها المالية بالعديد من أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات بشكل كاف.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى تحقق الفرضية الأولى حيث تبين إمكانية الاستفادة من عدة استخدامات لأدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالحواسيب وشبكات الاتصال والبرامج، إلا أن المؤسسات محل الدراسة تركز بدرجة أكثر على الإنفاق والاستثمار في مجال البرمجيات مقارنة بباقي المكونات، كما أن استثمارها فيما يتعلق بتأهيل مواردها البشرية كان منخفضا بدرجة نسبية.

ب-نتائج اختبار الفرضية الثانية

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة وما ينبغي أن يكون عند مستوى 0.05%.

أكدت نتائج اختبار هذه الفرضية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي والمستوى المطلوب المتمثل في انحراف قيمة المتوسط الحسابي الفعلي على القيمة الافتراضية 3 مما يدل على أن أغلب مؤشرات الأداء المالي تشير إلى أن المؤسسات محل الدراسة لها قدرة في تحقيق سيولة مالية عن طريق أصولها الجارية لتغطية ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها، وفعالية في استخدام مواردها المالية المتاحة، بالإضافة إلى القدرة على الاستخدام الأمثل لأصولها لتحقيق أكبر حجم من المبيعات.

ج- نتائج اختبار الفرضية الثالثة

تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات محل الدراسة عند مستوى 0.05%

دلت نتائج الدراسة الميدانية على تحقق هذه الفرضية، حيث تعمل المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية محل الدراسة بولاية المسيلة على تدعيم مصالحها المالية باستثمارها من خلال توفير العديد من أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات، والتي من شأنها أن تسهم في تحسين أدائها المالي اعتمادا على العديد من المؤشرات المالية.

ثانيا: الاقتراحات

من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها وبناء على ما تم تناوله في الفصل النظري نقوم بتقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ إجراء عقود مع مدربين مختصين في استخدامات تكنولوجيا المعلومات لضمان تأهيل كوادر المؤسسات في التحكم الجيد لمختلف التطبيقات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.
- ✓ الاستثمار في الشبكات الخارجية من خلال ربط المؤسسات محل الدراسة بمختلف الجهات ذات الصلة كالبنوك والموردين من أجل ضمان سيرورة انتقال المعلومات بشكل سريع وفعال. وتسهيل مختلف العمليات.
- ✓ الاهتمام أكثر بتوفير الشبكات الداخلية من أجل التنسيق بين مختلف المصالح ذات الصلة خاصة فيما يتعلق بتلك المستويات التنظيمية التي تتعامل معها المصالح المالية .
- ✓ الاستفادة من البرمجيات والنظم الحديثة التي من شانها ان تساهم في تسهيل العمليات المالية لتحديد الاحتياجات والتنبؤ بها في المدى المتوسط والبعيد.
- ✓ العمل على تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة دون الاعتماد على مصادر تمويل اضافية .
- ✓ الاستفادة قدر الامكان من ديون الموردين والاستغلال الامثل في مختلف عملياتها من خلال استثمارها او توسيع أنشطتها .
- ✓ تدنئة تكاليف اليد العاملة المباشرة من اجل تحقيق أكبر معدل للربحية.
- ✓ ضرورة قيام المؤسسات محل الدراسة على تطوير أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، من خلال تطبيق نظم تساهم في تحقيق أدائها المتميز، وتعزيز مركزها المالي وديمومة بقائها ونجاحها في بيئة الأعمال.
- ✓ العمل باستمرار على تقييم أدائها المالي للوقوف على مختلف الاختلالات التي قد تتعرض لها، بالإضافة إلى التعرف على مكانتها في السوق من أجل تحقيق الاستقرار والصمود في بيئة

أصبحت تمتاز بالتغير والتطور المستمر في أساليب وتقنيات العمل، التي نتجت عن التطور الواسع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات.

ثالثا: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى تأثير استخدامات تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة، ومن خلال بحثنا فإنه قد ظهرت عدة آفاق بحثية متعلقة بجوانب أخرى يمكن أن يتناولها الباحثون بالدراسة ومن بينها:

- ✓ تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على عملية صناعة القرارات المالية.
- ✓ دور الإنترنت في تنشيط المبيعات بالمؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة.
- ✓ أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في تحسين مردودية المؤسسة.
- ✓ دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأنظمة المحاسبية في المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة.
- ✓ أثر تكنولوجيا المعلومات على إنتاجية المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة.

قائمة المراجع

قائمـــة المراجـــع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أحمد لطفي أمين السيد، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
2. إسماعيل إسماعيل، محمد منير شاكر، نور عبد الناصر، التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، الطبعة الثانية.
3. بدوي أحمد زكي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1992.
4. بلعيد مصطفى، هندسة ووظائف الكمبيوتر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
5. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي – الإدارة المالية: دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
6. توفيق جميل أحمد، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنة نشر.
7. جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
8. جواد شوقي ناجي، العاني مزهر شعبان، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
9. الحناوي محمد صالح، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
10. حنفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
11. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
12. دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير– التحليل مالي– الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
13. دادي عدون ناصر، فتحي نواصر محمد ، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991.
14. الدلاهمة سليمان مصطفى، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

15. الزبيدي حمزة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

16. زهران أحمد أنور، نظم المعلومات والحاسبات الإلكترونية: النظرية والتطبيق، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

17. السامرائي إيمان فاضل، قنديجلي عامر إبراهيم، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

18. العاني مزهر شعبان، نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

19. عبد العزيز سمير، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتب الإشعاع، مصر، 1998.

20. عبد الوهاب عبد الباسط محمد ، استخدام تكنولوجيا الاتصال في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

21. عبد الهادي محمد سعيد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، الطبعة الثالثة.

22. عبد الهادي محمد فتحي ، المعلومات وتكنولوجيا المعلومات: على أعتاب قرن جديد، الدار الجامعية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000.

23. علي موسى عبد الله فرغلي، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي الالكتروني، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

24. عليان ربحي مصطفى، المومني حسن أحمد، المكتبات والمعلومات والبحث العلمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ، 2006.

25. العيد جلال إبراهيم، الحناوي محمد صالح، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2006.

26. الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

27. اللامي غسان قاسم داوود، إدارة التكنولوجيا مفاهيم ومداخل تقنيات تطبيقات عملية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

28. اللحلح أحمد عبد الله، المرسي جمال الدين، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

29. الهادي محمد محمد، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1989.

ب-المذكرات والرسائل الجامعية:

30. بن البار موسى، تأثير تكنولوجيا المعلومات على استراتيجيات المزيج التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2015.

31. بوعشرين حدة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015/2014.

32. رايس مراد، أثر تكنولوجية المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005.

33. شاوي صباح، أثر التنظيم على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009.

34. عبد الجليل الشيخ ولد، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

35. عبد الله علي، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000/1999.

36. قشيش أسماء، دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012/2011.

37. ملكي جمال، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تفعيل نشاط التسويق بالمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.

38. ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014/2013.

39. ياصور رضوان، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة (دراسة حالة مركب أنتيبيوتيكال (صيدال))، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009/2008.

ت- المجلات:

40. بومايلة سعاد، بوباكور فارس، أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد المانجمانت، العدد 03، مارس 2004.

41. درة عبد الباري إبراهيم، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات، بحوث ودراسات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، العدد 382، القاهرة، مصر، 2003.

42. العمري هاني، منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد2، العدد3، 2009.

ث-الملتقيات

43. أحمد ميلي سمية، طهيري سفيان، دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم أداء البنوك، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول: التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، بدون سنة.

44. بن عيسى بن علية، قرش عبد القادر، دور التحليل باستخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي العلمي الأول حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية: أثره وأهميته في رفع فعالية أسواق رأس المال وجذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 14/13 ديسمبر 2016.

45. بوقلول الهادي، سوامس رضوان، الأداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الإلكترونية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

46. دادان عبد الغني، كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المالي المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس، 2005.

ثانيا: باللغة الأجنبية

47. Celine Abecassis- moedas/ Pierre-Jean Benghozi، Tic et Organisation: structure des firmes، Revue française de gestion،Lavoisier،paris، volume 33،numéro 172، mars 2007.

الملاحق

الملحق رقم (01) أسئلة الاستبيان المعتمدة في الدراسة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

استبيان حول "**دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**"

تحية طيبة وبعد.....

في إطار القيام بدراسة ميدانية لإعداد مذكرة ماستر في تخصص –إدارة مالية للمؤسسات– حول موضوع:

دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة)

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان للإجابة على الأسئلة الواردة فيه، وعليه فنرجو منكم قراءة جميع الأسئلة بدقة والإجابة عليها بكل موضوعية، حيث يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة للبحث.

وفي الأخير فإن إجابتكم على الأسئلة الواردة في الاستبيان ستكون محل تقديرنا وسوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لحسن تعاونكم.

الباحثان: بوساق أمين – لكحالي الحاج

محور البيانات العامة

أولا: معلومات شخصية

الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐ من 11 سنة إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المستوى التعليمي:

تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

ثانيا: معلومات عن المؤسسة

حجم المؤسسة: مصغرة ☐ صغيرة ☐ متوسطة ☐ كبيرة ☐

نوع النشاط: تجاري ☐ خدماتي ☐ صناعي ☐

طبيعة المؤسسة: عامة ☐ خاصة ☐ مختلطة ☐

محور البيانات الأساسية

أولا: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستثمرة

1	2	3	4	5
لا أتفق بشدة	لا أتفق	أتفق إلى حد ما	أتفق	أتفق بشدة

		1	2	3	4	5
الأجهزة والمعدات	1-تتوفر مصلحتكم على عدد كاف من الحواسيب وملحقاتها					
	2- يتم تحديث الأجهزة والمعدات بصفة مستمرة					
	3- يتم تدعيم المصلحة بعدد كاف من الهواتف والفاكسات					
البرمجيات	4- تعمل مصلحتكم على توفير أحسن التقنيات والبرمجيات من أجل دعم الأنشطة المالية					
	5- تتوفر مصلحتكم على برمجيات متكاملة لإدارة أنشطتها المالية					
	6- تسعى الإدارة لتسهيل العمليات المالية باستخدام برمجيات حديثة					
قواعد البيانات	7- تستفيد مصلحتكم من البيانات والمعلومات في معالجة وضعيتها المالية					
	8- تعتبر مصادر المعلومات والبيانات كافية					
	9- تعتمد المؤسسة على قواعد البيانات في تخزين وتنظيم واسترجاع البيانات للعمليات المالية					
الاتصالات (الشبكات)	10- تستخدم المؤسسة شبكة الانترنت بشكل كبير في تدعيم سياستها المالية					
	11- تتوفر المؤسسة على الشبكة الداخلية للمعلومات intranet بغية تحسين الاتصالات الداخلية					
	12- تتوفر المؤسسة على الشبكة الخارجية للمعلومات extranet بغية تحسين الاتصالات الخارجية					
الموارد البشرية	13- تتوفر مصلحتكم على عدد كاف من الموظفين الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات					
	14- تعمل المؤسسة على إجراء عقود مع مدربين مختصين في استخدامات تكنولوجيا المعلومات					
	15- تركز المؤسسة عل كفاءة مواردها البشرية عند التوظيف					

ثانيا: توجد العديد من المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم الأداء المالي لمؤسستكم، الرجاء توضيح درجة موافقتكم بوضع الإشارة في الخانة المناسبة مقارنة بمنافسيكم.

1	2	3	4	5
أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما

أولا: مؤشرات التوازن المالي	1	2	3	4	5
1- تغطي الأموال الخاصة بشكل كاف استثمارات المؤسسة.					
2- تغطي الخصوم غير المتداولة بشكل كاف استثمارات المؤسسة					
3- توفر الموارد المالية الدائمة التغطية الكافية لتمويل احتياجات دورة الاستغلال					

	ثانيا: مؤشرات النسب المالية	1	2	3	4	5
نسب السيولة	4- تسهم الأصول الجارية في تغطية الخصوم الجارية عدة مرات خلال دورة الاستغلال					
	5- يتم تسديد الالتزامات قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة					
	6- تتوفر المؤسسة علي سيولة مالية جاهزة وكافية لتسديد الديون قصيرة الأجل					
نسب النشاط	7- يوجد توافق كبير بين رقم الأعمال المحقق وبين الأصول غير الجارية خلال الدورة					
	8- يتم استغلال كل المخزون عدة مرات خلال دورة الاستغلال					
	9- تحصل المؤسسة ذممها المالية من الزبائن في مواعيد استحقاقها					
	10- تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحصيل ذممها المالية لدى زبائنها					
	11- تستفيد المؤسسة من استغلال ديون الموردين في مختلف أنشطتها					

نسب الربحية	12- تعمل المؤسسة على تخفيض تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج					
	13- تعمل المؤسسة على تخفيض تكلفة اليد العاملة المباشرة					
	14- تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحقيق عائد على الأموال المتاحة لديها من المساهمين					
	15- تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحقيق عائد على الأموال المتاحة لديها من الديون طويلة الأجل					
نسب الرفع المالي	16- تعتمد المؤسسة بشكل كامل على الأموال المقترضة في تمويل أصولها					
	17- تسهم الإيرادات في تغطية الفوائد المستحقة على المشروع بشكل كاف					
	18- تتميز المؤسسة بقدرتها الكبيرة على تمويل استثماراتها					
	19- توجد سهولة كبيرة لدى المؤسسة في الحصول على قروض إضافية					
	20- تتميز المؤسسة بتعاملها بمرونة مع الدائنين.					

الملحق رقم (02): إحصائيات المؤسسات بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة

المناطق الصناعية		
العدد الاجمالي للمؤسسات	274	%
عدد المؤسسات التي تشتغل	102	37.23
عدد المؤسسات التي لا تشتغل	172	62.77
المساحة الاجمالية للمؤسسات (م2)	784,807.00	%
المساحة الاجمالية للمؤسسات التي تشتغل (م2)	597,222.00	76.10
المساحة الاجمالية للمؤسسات التي لا تشتغل(م2)	187,585.00	23.90
عدد القطع الاجمالي	313	%
عدد القطع المستغلة	114.50	36.58
عدد القطع الغير المستغلة	198.50	63.42

التمثيل البياني للمؤسسات بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة

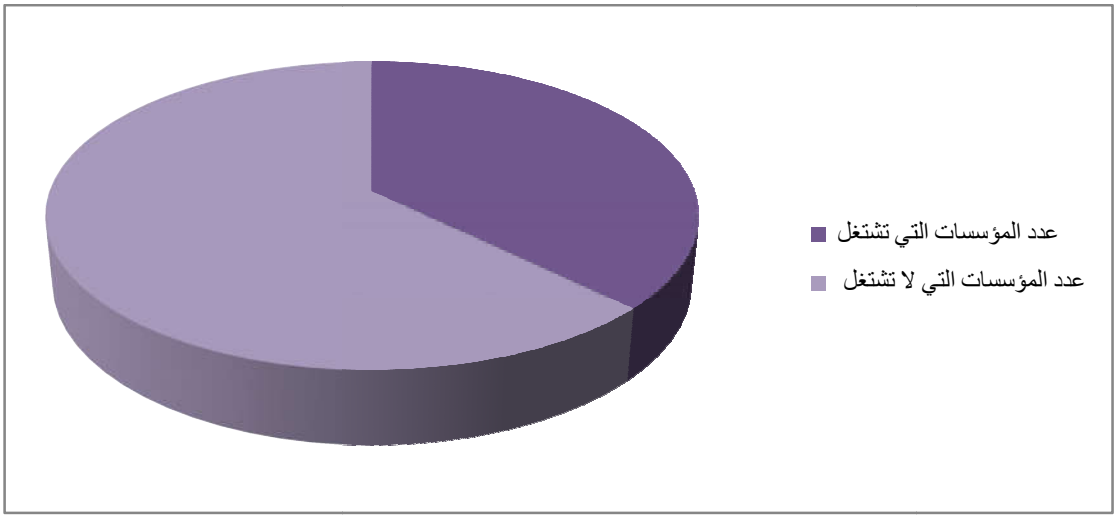

الملحق رقم (03): قائمة المحكمين لأسئلة الاستمارة المعتمدة في الدراسة

الرقم	اسم المحكم	الرتبة العلمية
01	غلاب فاتح	أستذ محاضر
02	الباهي مصطفى	أستاذ محاضر
03	عز الدين عبد الرؤوف	أستاذ محاضر
04	غربي حمزة	أستاذ محاضر
05	بدورني عيسى	أستاذ محاضر
06	عسلي نور الدين	أستاذ مساعد